

القوى العاملة الإفريقية

أ. د. ماجدة إبراهيم عامر (*)

• ملخص:

تعد القوى العاملة من أهم مصادر الثروة في أي دولة بغض النظر عن درجة التطور الحضاري، كما أنها تعتبر العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، والتي تتأثر بحجم ونمو وتوزيع وتركيب السكان في الدولة، وتوافر فرص العمل والتعليم ومشاركة المرأة في العمل، ويتحدد حجم قوة العمل ونموها بحجم السكان ونموهم، وتلعب القوى العاملة دوراً هاماً وأساسياً في الإنتاج والتقدم الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات، فهي عنصر الإنتاج للدولة ولديها القدرة على الابتكار، لذلك فإن دراسة القوى العاملة من حيث حجمها وتوزيعها الجغرافي ومشاركتها في قوة العمل ذات أهمية كبيرة في أي منطقة جغرافية. وتعتبر دراسة النشاط الاقتصادي للسكان على قدر كبير من الأهمية، ذلك لأنه يعكس قدرة الإنسان على استثمار خصائص البيئة وإمكاناتها من ناحية، كما يعد أساساً ضرورياً لوضع خطط المستقبل في مشروعات التنمية الاقتصادية أو في مجال الخدمات من ناحية أخرى، فمن خلاله يمكن تحديد حجم قوة العمل وأهميتها وخصائصها المتعددة، وتحديد مظاهر النشاط الاقتصادي وعناصره وأرتباط هذه العناصر بظروف البيئة الجغرافية.

الكلمات المفتاحية: حجم قوة العمل، المشاركة في القوى العاملة، البطالة، كوفيد 19، الفجوة النوعية، أنماط النشاط الاقتصادي

(*) أستاذ الجغرافيا بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

African Labor Force

Prof. Dr. Magda Ibrahim Amer

- **Abstract**

Labor force is one of the most important sources of wealth in any country, regardless of the degree of civilized development. It is also considered the main factor in the process of economic and social development for any society, which is affected by the size, growth, distribution and composition of the population in the country, the availability of job opportunities, education, and women's participation in work. The size and growth of the labor force is the size and growth of the population, and the workforce plays an important and essential role in the production and economic progress of any society. Any geographical area. The study of the economic activity of the population is of great importance, because it reflects the human ability to invest in the characteristics and capabilities of the environment on the one hand, and is a necessary basis for developing future plans in economic development projects or in the field of services on the other hand, through which the size of the work force can be determined. Its importance and its multiple characteristics, identifying the manifestations of economic activity and its elements, and the connection of these elements with the conditions of the geographical environment.

Keywords: the size of the labor force, participation in the labor force, unemployment, COVID-19, the gender gap, patterns of economic activity

• مقدمة:

تعد القوى العاملة من أهم مصادر الثروة فى أى دولة بغض النظر عن درجة التطور الحضارى، كما أنها تعتبر العامل الأساسى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأى مجتمع، والتي تتأثر بحجم ونمو وتوزيع وتركيب السكان فى الدولة، وتوافر فرص العمل والتعليم ومشاركة المرأة فى العمل، ويتحدد حجم قوة العمل ونموها بحجم السكان ونموهم، غير أن حركة السكان والقوة العاملة لا تتوافقان، ويرجع هذا إلى أنه ما بين الحدود الدنيا لسن السكان والحدود الدنيا لسن العمل فاصل زمنى يقدر بحوالى 15 سنة، وإذا كانت حركة السكان الطبيعية تتأثر بمعدلات الزيادة الطبيعية فإن حركة القوى العاملة البشرية تتأثر بمعدلات الإنجاب التى تمت قبل 15 سنة سابقة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن خروج فئة من السكان خارج حدود سن العمل لبلوغهم سن التقاعد يؤثر بشكل مباشر فى حجم القوة البشرية، فإذا دخل سوق العمل فئة كبيرة من السكان الذين بلغوا سن الخامسة عشر، ورافقت هذه العملية قسم كبير من السكان خارج حدود سن العمل، فإن زيادة حجم القوى العاملة لن تلاحظ (ماجدة إبراهيم عامر: 2003: 123).

واجهت القارة على مدار العقود القليلة الماضية عدداً متزايداً من التحديات التى أدت إلى تفاقم مضاعفات الأداء الاقتصادى المتدنى للإقليم. إن الحصول على دخل أو ضمان هذا الدخل يحدد مستوى وطبيعة فقر الأسر المعيشية وعدم المساواة فى أى مجتمع، وتعد سوق العمل فى جميع الاقتصادات المدخل الرئيسى للحصول على دخل. (مكتب العمل الدولى: 2003: 5).

وتلعب القوى العاملة دوراً هاماً وأساسياً فى الإنتاج والتقدم الاقتصادى لأى مجتمع من المجتمعات، فهى عنصر الإنتاج للدولة ولديها القدرة على الابتكار، لذلك فإن دراسة القوى العاملة من حيث حجمها وتوزيعها الجغرافى ومشاركتها فى قوة العمل ذات أهمية كبيرة فى أى منطقة جغرافية (فرج يحى عبد الهادى حوسو: 2015: 47).

وسوف تركز هذه الدراسة على معالجة الموضوعات التالية:

- 1- حجم القوى العاملة في إفريقيا مقارنة بالعالم ونموها.
- 2- تغير حجم القوى العاملة في الأقاليم والدول الإفريقية ومعدلات نموها السنوي.
- 3- معدل النشاط الاقتصادي المنقح للعاملين من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر في الأقاليم والدول الإفريقية.
- 4- التركيب النوعي للقوة العاملة في الأقاليم والدول الإفريقية.
- 5- معدلات البطالة في الأقاليم والدول الإفريقية.
- 6- توزيع القوى العاملة حسب أنماط النشاط الاقتصادي في الأقاليم والدول الإفريقية.

أولاً : حجم القوى العاملة في إفريقيا مقارنة بالعالم ونموها

تتألف قوة العمل من جميع الأشخاص فوق حد أدنى مقرر من السن، خلال فترة وجيزة محددة من واحد يوم أو أسبوع واحد (African Development Bank: 2012:9)، والذين يوفرون اليد العاملة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، أثناء فترة زمنية مرجعية محددة كعاملين أو متعطلين عن العمل (مصطفى أبو الفضل كامل: 2016: 97)، ويطلق عليهم مسمى أفراد داخل قوة العمل وهم جميع الأفراد الذين يسهمون فعلاً بمجهودهم الجسماني أو العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات سواء كانوا يعملون بأجر أو بدون أجر أو لحسابهم الخاص أو أصحاب أعمال، كما تشمل المتعطلين وهم القادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدون العمل رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه (فتحي محمد أبو عيانة: 2000: 344).

ويوضح جدول (1) تغير حجم قوة العمل الإفريقية ومعدلات نموها ومنهما يتضح الآتي:-

- ارتفع حجم القوى العاملة الإفريقية من 302 مليون نسمة وبنسبة 10,87% من إجمالي قوة العمل في العالم عام 2000 إلى نحو 509,6 مليون نسمة وبنسبة 14,52% عام 2021.



جدول (1) حجم القوى العاملة الإفريقية بالمليون نسمة (السكان 15 +) ومعدلات نموها السنوي

المنطقة		2000	2005	2011	2019	2020	2021	معدلات النمو السنوي %				
								-2000 2005	-2005 2011	-2011 2019	-2019 2020	-2020 2021
شمال إفريقيا	ذكور	39,8	44,8	51,0	56,4	55,2	57,2	2,37	2,16	1,26	2,15-	3,56
	إناث	11,4	13,4	16,1	17,4	16,7	17,6	3,23	3,06	0,97	4,11-	5,25
	جملة	51,2	58,2	67,1	73,8	71,9	74,8	2,56	2,37	1,19	2,61-	3,95
إفريقيا ج. الصحراء	ذكور	133,9	152,2	173,4	222,2	224,5	233,1	2,56	2,17	1,56	1,03	3,76
	إناث	116,9	134,4	152,8	194,6	192,0	201,7	2,79	2,14	1,54	1,35-	4,93
	جملة	250,8	286,6	326,1	416,8	416,5	434,8	2,67	2,15	1,56	0,07-	4,30
إفريقيا	ذكور	173,7	197,0	228,8	278,6	279,7	290,3	2,52	2,49	2,46	0,39	3,72
	إناث	128,3	147,8	172,3	212,0	208,7	219,3	2,83	2,56	2,59	1,57-	4,95
	جملة	302	344,8	401,1	490,6	488,4	509,6	2,65	2,52	2,52	0,45-	4,25
العالم	ذكور	1679,7	1811,5	1955,4	2132,2	2095,9	2153	1,51	1,27	1,08	1,72-	2,69
	إناث	1097,9	1184,2	1251,1	1358,3	1313,3	1356,3	1,51	0,92	1,03	3,37-	3,22
	جملة	2777,6	2995,7	3206,5	3490,5	3409,2	3509,3	1,51	1,13	1,06	2,36-	2,89

المصدر: من حساب الباحثة عن:-

-ILO: 2020 : 91- 103

- ILO modelled estimates, Nov. 2020, ILOSTAT



- يزيد حجم القوى العاملة لإفريقيا جنوب الصحراء عن أربعة أخماس (83%) القوى العاملة الإفريقية عام 2000 كما ارتفعت نسبتهم إلى مايزيد عن 85% عامي 2020، 2021.
- انخفاض الوزن النسبي للقوى العاملة لإقليم شمال إفريقيا من نحو 17% إلى نحو 14,7% خلال نفس الفترات على الترتيب.
- يشكل الذكور غالبية القوى العاملة الإفريقية حيث تراوحت نسبتهم بين 57,5% عام 2000 إلى نحو 57,3%، 57% عامي 2020، 2021.
- تتخفّض نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في إقليم شمال إفريقيا مقارنة بإفريقيا ج. الصحراء وقارة إفريقيا ومتوسط العالم حيث لم تزيد نسبتهم عن 23,5% طوال فترة الدراسة، وعلى العكس من ذلك ترتفع مساهمة الإناث إلى أكثر من خمسي القوة العاملة في إفريقيا ج. الصحراء وفي قارة إفريقيا وتقترب من خمسي القوى العاملة في العالم.
- ترتفع معدلات النمو السنوي للقوى العاملة الإفريقية مقارنة بالمتوسط العالمي، كما أنها ترتفع في إفريقيا جنوب الصحراء عنها في إقليم شمال إفريقيا والمتوسط العالمي.
- ترتفع معدلات النمو السنوي للقوى العاملة لدى الإناث عنها لدى الذكور في معظم فترات الدراسة وفي جميع أقاليم الدراسة.
- اتجاه معدلات النمو السنوي للقوى العاملة إلى الانخفاض خلال الفترات 2000-2020 متأثرة بالظروف السياسية والاقتصادية والصحية التي مرت بها القارة والعالم ممثلة في الأزمة المالية العالمية وثورات الربيع العربي وانتشار فيروس كورونا مما ترك أثره على اقتصاد القارة الإفريقية بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة.
- ارتفاع معدلات النمو السنوي للقوى العاملة في إفريقيا والعالم عام 2020/2019 عن العام السابق له والذي شهد تناقص حجم القوى العاملة لهم.

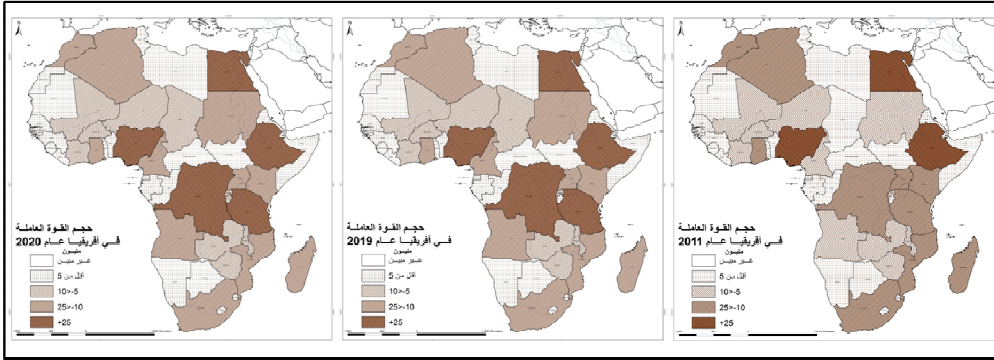


ثانياً : تغير حجم القوى العاملة في الأقاليم والدول الإفريقية ومعدلات نموها السنوى.

تأتى أهمية دراسة التوزيع الجغرافى لحجم القوى العاملة فى القارة الإفريقية وذلك من أجل إلقاء الضوء على تركيز القوى العاملة ومشاركتها حسب الإقليم والدولة وتحديد الدول التى يتركز بها أكبر حجم للقوى البشرية الناشطة اقتصادياً من إجمالى القوى البشرية فى سن العمل (15 سنة فأكثر) دون الأخرى من أجل توجيه المخططين ورسمى السياسات والمستثمرين لتوجيه سياساتهم التنموية تجاه الدول التى يتوفر بها موفور من الناشطين اقتصادياً، ويعتمد تحديد حجم القوى العاملة فى أى مجتمع على مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ويعد التركيب العمرى والنوعى من أبرز العوامل الديموغرافية المؤثرة فى حجم قوة العمل، كما أن حجم القوى العاملة يتم تحديده من خلال حجم السكان فى أى منطقة، ومن خلال معدل المشاركة فى القوى العاملة.

ويوضح جدول (1) بالملحق وشكل (1، 2) حجم القوى العاملة فى أقاليم القارة الإفريقية ودولها ومعدلات نموهم السنوى ومنهم يتضح الآتى:-

- جاء إقليم شرق إفريقيا فى مقدمة الأقاليم الإفريقية من حيث حجم القوة العاملة والتى ارتفعت من نحو 150,4 مليون وبنسبة 37,5% من إجمالى القوة العاملة الإفريقية عام 2011 إلى نحو 193,9 مليون وبنسبة تقترب من خمسى القوة العاملة الإفريقية عام 2020 .
- يأتى إقليم غرب إفريقيا فى الترتيب الثانى من حيث حجم القوة العاملة ونسبتها من إجمالى القوة العاملة الإفريقية يليه إقليم شمال إفريقيا ثم إقليمى وسط إفريقيا وجنوبها.
- سجل إقليمى شرق إفريقيا ووسطها أعلى معدلات للنمو السنوى لقوة العمل خلال الفترة 2011/2019 تزيد عن متوسط القارة، فى حين سجلت باقى الأقاليم معدلات نمو سنوى لقوة العمل تتخفف عن متوسط القارة.
- تناقص حجم قوة العمل محققة معدلات نمو سنوى سالب فى جميع الأقاليم عام 2019/2020 باستثناء إقليم شرق إفريقيا ووسطها، حيث حققا ارتفاعاً طفيفاً فى حجم القوة العاملة ومعدلات نمو سنوى موجبة.



شكل (1)

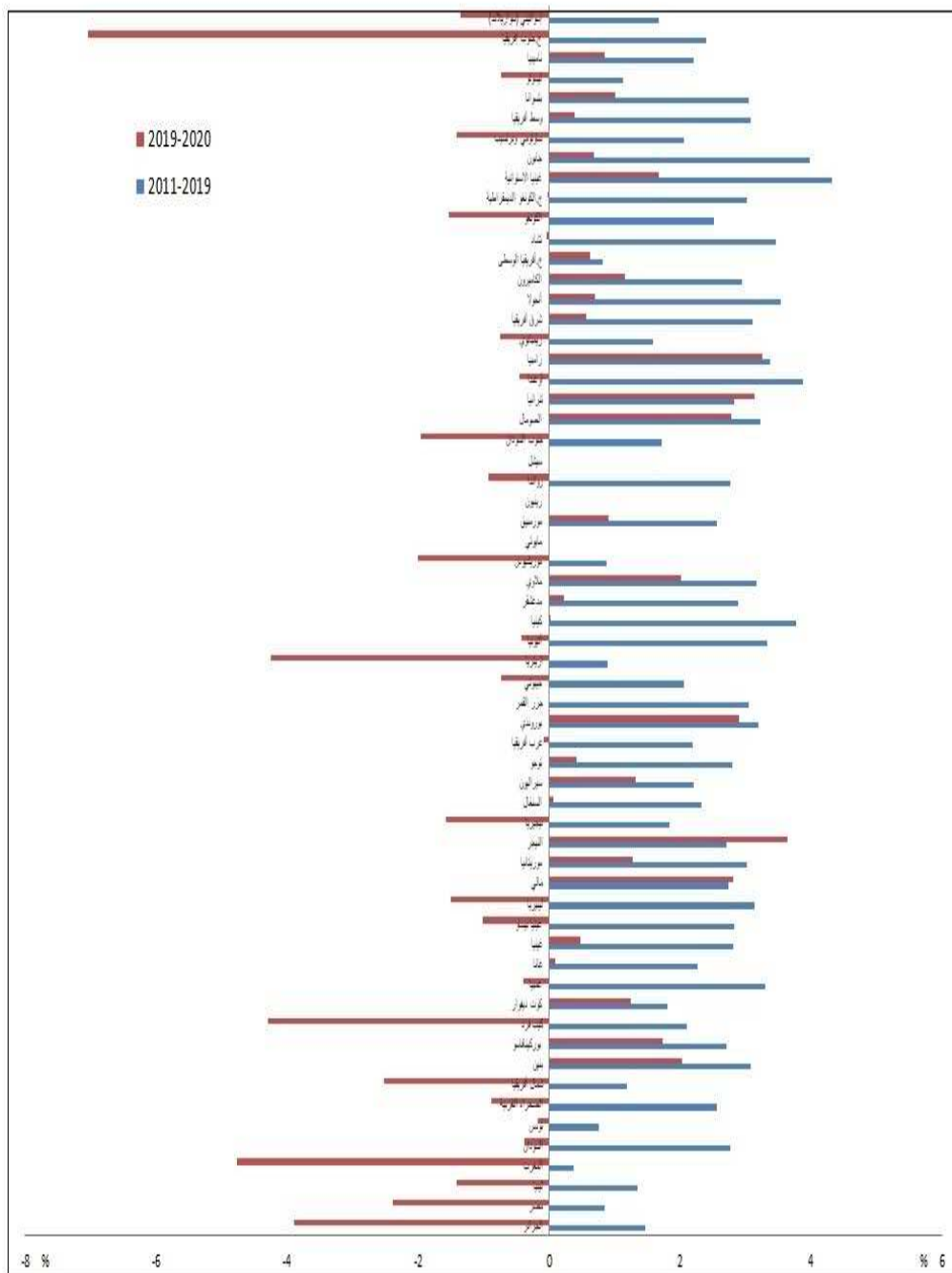
- تتباين دول القارة الإفريقية من حيث حجم القوى العاملة ونموها حيث يمكن تقسيمها خلال الفترة (2011-2020) إلى الفئات التالية :-

الفئة الأولى:- وتضم الدول التي يزيد فيها حجم القوى العاملة عن 25 مليون نسمة وكان عددها ثلاثة دول هي: مصر في إقليم شمال إفريقيا، ونيجيريا في إقليم غرب إفريقيا، أثيوبيا في إقليم شرق إفريقيا عام 2011، وانضمت إليهم تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عامي 2019، 2020، وهذه الدول تمثل مركز النقل السكاني في القارة الإفريقية، ويقدر حجم القوى العاملة في هذه الدول بنحو 201,95 مليون نسمة وبنسبة 41,35% من إجمالي قوة العمل الإفريقية عام 2020، وقد شهدت جميعها تناقص حجم القوى العاملة بها عام 2020 مقارنة بعام 2019 وحقت معدلات نمو سالب للقوى العاملة خلال العام 2019-2020 مقارنة بالفترة السابقة 2011-2019، وقد سجلت مصر أعلى معدل تناقص للقوى العاملة بين دول هذه الفئة بلغ - 2,38% عام 2019-2020، تليها ج. نيجيريا بمعدل نمو سنوي بلغ - 1,67% خلال نفس العام، في حين سجلت أثيوبيا وج. الكونغو الديمقراطية أدنى نسبة تناقص بين دول هذه الفئة بلغت -0,42%، - 0,02% خلال نفس الفترة.

الفئة الثانية:- وتضم الدول التي يتراوح فيها حجم القوى العاملة بين 10 - 25 مليون نسمة وعددها عشرة دول عام 2011 هي:- دولتان في إقليم شمال إفريقيا (الجزائر والمغرب)، غانا في إقليم غرب إفريقيا، وخمسة دول في إقليم شرق إفريقيا (كينيا، مدغشقر، موزمبيق، تنزانيا وأوغندا)، وج. الكونغو الديمقراطية في إقليم

وسط إفريقيا، وجمهورية جنوب إفريقيا فى إقليم جنوب إفريقيا، وقد خرج منها تنزانيا وج. الكنگو الديمقراطية فى عامى 2019، 2020، ودخلتها السودان، أنجولا والكاميرون، ويقدر حجم القوى العاملة فى هذه الدول نحو 163 مليون نسمة وبنسبة 33,37% من إجمالى قوة العمل الإفريقية عام 2020، وقد سجلت ج. جنوب إفريقيا أعلى معدل تناقص للقوى العاملة ليس على مستوى دول هذه الفئة بل على مستوى دول القارة الإفريقية جميعاً بمعدل نمو سنوى بلغ -7,03% عام 2019-2020، تليها المغرب بمعدل نمو سنوى بلغ -4,76%، ثم الجزائر بمعدل -3,89%، تليهم السودان وأوغندا بمعدل -0,37%، -0,45%، أما باقى دول هذه المجموعة فقد سجلت معدلات نمو موجبة محدودة خلال نفس العام.

الفئة الثالثة:- وتضم الدول التى يتراوح فيها حجم القوى العاملة بين 5- >10 مليون نسمة وعددها إحدى عشرة دولة عام 2011 هى:- السودان فى إقليم شمال إفريقيا، وأربعة دول فى إقليم غرب إفريقيا (بوركينا فاسو، كوت ديفوار، مالى والنيجر)، وأربعة دول فى إقليم شرق إفريقيا (ملاوى، رواندا، زامبيا وزيمبابوى)، وأنجولا والكاميرون فى إقليم وسط إفريقيا، وقد خرج منها السودان وأنجولا والكاميرون خلال عامى 2019، 2020، ودخلتها تشاد خلال نفس الفترة، وبوروندى عام 2020، ويقدر حجم القوى العاملة فى هذه الدول بنحو 72,13 مليون نسمة وبنسبة 14,77% من إجمالى القوى العاملة الإفريقية عام 2020، وقد سجلت معظم دول هذه المجموعة معدلات نمو سنوى موجبة عام 2019-2020 وإن كانت أقل من معدلات النمو السنوى خلال الفترة السابقة 2011-2019، وقد سجلت النيجر أعلى معدل نمو موجب لقوة العمل بين دول هذه الفئة بلغت 3,65% عام 2019-2020، تليها زامبيا بمعدل 3,27%، تليهم مالى بمعدل 2,82%، ثم ملاوى وبوركينا فاسو وكوت ديفوار بمعدل 2,02%، 1,74%، 1,25% لكل منها على الترتيب، أما باقى الدول فقد سجلت معدلات نمو سالب وأن كان محدوداً لايزيد على -0,92%.



شكل (2) معدلات النمو السنوي لجملة القوى العاملة في الدول الأفريقية خلال الفترة 2020-2011

الفئة الرابعة:- وتضم الدول التي يقل فيها حجم القوى العاملة عن 5 مليون نسمة وتضم باقى الدول وعددها 28 دولة وهى دول صغيرة الحجم السكانى مما انعكس على حجم القوى العاملة بها، ويقدر حجم القوى العاملة فى هذه الدول بنحو 51,26 مليون نسمة وبنسبة 10,51% من إجمالى قوة العمل الإفريقية، وقد سجلت أربعة عشر دولة معدلات نمو سالبة للقوى العاملة هى: ليبيا، تونس، الصحراء الغربية، كيب فرد، غمبيا، غينيا بيساو، ليبيريا، جيبوتى، أريتريا، موريشيوس، جنوب السودان، الكونغو، ساوتومى وبرنسيب، ليسوتو وإسواتينى وقد تباينت دولها حيث سجلت كيب فرد وأريتريا أعلى معدل تناقص لنمو القوى العاملة يزيد عن - 4%، فى حين سجلت تونس أدنى معدل تناقص سلبى لقوة العمل بلغ -0,17% عام 2019- 2020. أما باقى الدول وعددها ثلاثة عشر دولة فقد سجلت ارتفاع محدود فى حجم القوة العاملة عام 2019- 2020 رغم تناقصه عن الفترة السابقة له (2011- 2019) وقد سجلت الصومال وبنين أعلى معدل نمو لقوة العمل بين دول هذه المجموعة بلغ 2,79%، 2,03% عام 2019- 2020 فى حين سجلت السنغال أدنى معدل نمو موجب بلغ 0,07%، فى حين لم تسجل جزر القمر أى معدل نمو خلال نفس العام.

الفجوة النوعية فى حجم القوى العاملة

تعنى الفجوة النوعية الفروق بين الذكور والإناث فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهى تعكس حجم الفوارق بين المرأة والرجل فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما يسبب آثاراً سلبية تعوق عملية التنمية. وفى ظل وجود هذه الفوارق لايمكن لأى مجتمع تحقيق معدلات مرتفعة نسبياً من النمو والتنمية. ويشارك النساء بنسبة أقل فى حجم القوة العاملة من البالغين (السكان 15 سنة فأكثر)، وبأتى إقليم شمال إفريقيا فى مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث حجم الفجوة النوعية والتي أرتفعت من 3,17 ذكر لكل أنثى عام 2011 إلى 3,24 ذكر/ أنثى عام 2019، ويرجع ذلك إلى إن ديناميكيات سوق العمل فى المنطقة على مدى العقود الماضية لم تشجع على مشاركة المرأة فى قوة العمل. فمن ناحية، انخفض عدد الوظائف المتاحة فى القطاع العام فى المنطقة مع ظهور سياسات التكيف الهيكلي،

التي بدأت في ثمانينيات القرن الماضي. ومن ناحية أخرى، لم يتم تعويض هذا الانخفاض من خلال زيادة كافية في فرص العمل في القطاع الخاص؛ حيث إن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأدنى على مستوى العالم، وتوجه غالبية استثمارات المنطقة إلى القطاعات ذات المهارات المتدنية، التي تحتاج إلى رأس مال كبير، وهي قطاعات تقل فيها مشاركة المرأة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) : 2018: 32)، أما باقي الأقاليم فتتخلف الفجوة النوعية بين الذكور والإناث حيث لم ترتفع في أي منها عن 1,27 ذكر/ أنثى خلال فترة الدراسة.

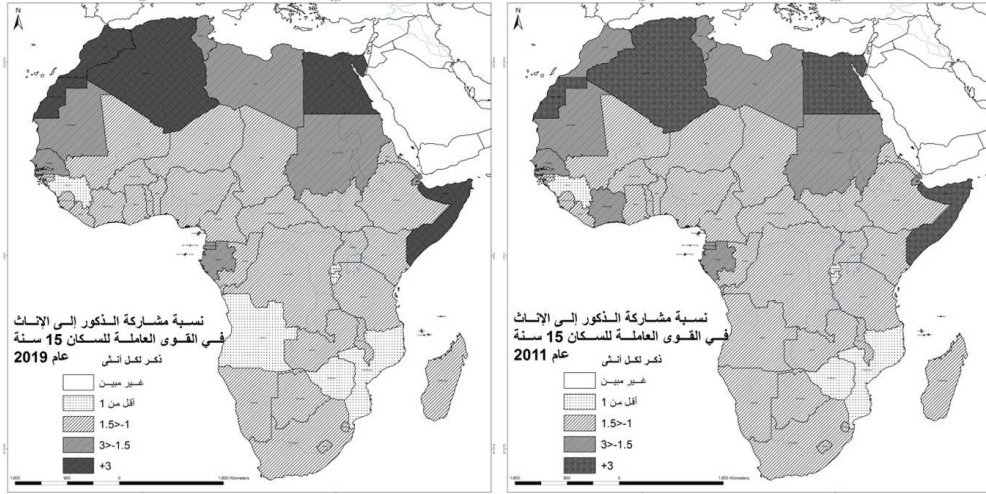
وقد تباينت دول القارة الإفريقية من حيث الفجوة النوعية بين الذكور والإناث كما يوضحه شكل (3) حيث يمكن تقسيمها إلى الفئات الآتية:-

الفئة الأولى وتضم الدول التي تبلغ فيها الفجوة النوعية 3 ذكر لكل أنثى فأكثر، وكان عددها أربعة دول عام 2011 يقع معظمها في إقليم شمال إفريقيا (الجزائر، مصر والصحراء الغربية)، والصومال في إقليم شرق إفريقيا، وأصبح عددها خمسة دول عام 2019 بعد انضمام المغرب إليها.

الفئة الثانية:- وتضم الدول التي تتراوح فيها الفجوة النوعية بين 1,5 - 3 ذكر/ أنثى وكان عددها 14 دولة عام 2011 هي: أربعة دول في إقليم شمال إفريقيا (المغرب، تونس، السودان وليبيا)، وأربعة دول في إقليم غرب إفريقيا (موريتانيا، كوت ديفوار، السنغال وكيب فرد)، وثلاثة دول في إقليم شرق إفريقيا (جزر القمر، موريشيوس وجيبوتي)، وثلاثة دول في إقليم وسط إفريقيا (ساوتومي وبرنسيب، غينيا الاستوائية وجابون)، وقد خرج منها المغرب التي زادت فيها الفجوة النوعية عام 2019 وانضمت إلى الفئة الثالثة، وأصبح عددها 11 دولة، وقد تباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأقصى في تونس والمغرب (2,8 ذكر/ أنثى) عام 2011 وتونس (2,7 ذكر/ أنثى) عام 2019، والحد الأدنى في كيب فرد وجابون (1,5 ذكر/ أنثى) لكل



منها) عام 2011، والسنغال وجيبوتي وموريشيوس وجابون (1,5 ذكر/ أنثى لكل منها) عام 2019.



شكل (3)

الفئة الثالثة:- وتضم الدول التي تتراوح فيها الفجوة النوعية بين 1 - $1,5 >$ ذكر/ أنثى وهي تضم معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولم ترتفع الفجوة النوعية في أي منها عن 1,4 ذكر/ أنثى.

الفئة الرابعة:- وتضم الدول التي تقل فيها الفجوة النوعية عن 1 ذكر/ أنثى، حيث ترتفع مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور، وهي تضم رواندا، بوروندي، غينيا، موزمبيق وزيمبابوي خلال فترة الدراسة (2011 - 2019)، وانضمت إليها أنجولا عام 2019. ففي رواندا أنشأت الدولة العديد من برامج التوظيف بما في ذلك إنشاء برنامج عمل (Hanguumurimo) و VUP، وبرنامج التوظيف الوطني (NEP) الذي يهدف إلى خلق وظائف كافية ومنتجة، وزيادة المهارات وخلق مواقف إيجابية تتعلق بالعمل داخل القوى العاملة في كل من المؤسسات العامة والخاصة مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء، ويمتد تنفيذ البرنامج عبر قطاعات مختلفة ويشرك مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك أولئك الذين يشجعون تنمية المهارات، وريادة وتطوير الأعمال، والتدخلات في أسواق العمل، وخلق فرص العمل (جراح مطلق دغيم، وآخرون : 2021 : 288).

وتتمتع بروندي بأعلى معدل توظيف للمرأة منذ عام 1994. فهي في المقام الأول بلد زراعي ، يوجد فيها أيضاً غالبية كبيرة من النساء العاملات في قطاع الزراعة. وعدم المساواة بين الجنسين في معظم المناطق غير موجود بسبب الاضطرابات السياسية المتكررة والحرب الأهلية، وتوجد في موزامبيق واحدة من أقل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في إفريقيا ، حيث تبلغ نسبة النساء 54 % . وتعمل العديد منهن في فئة الدخل المنخفضة وتعتمد القوى العاملة في البلد بأكمله على الزراعة، وتفتقر زيمبابوي إلى إحصاءات موثوقة للعمالة بسبب الاقتصاد في حالة من الفوضى. وتعمل النساء في الغالب في الزراعة أو الخدمات أو القطاع الحكومي مع وجود عدد كبير بشكل خاص من النساء العاملات في مجموعة القوى العاملة ذات الدخل المنخفض (<https://history-hub.com>) .

ثالثاً : معدل النشاط الاقتصادي المنقح للعاملين من إجمالي السكان +15 في الأقاليم والدول الإفريقية

تعد معدلات النشاط الاقتصادي المنقح معدلات حقيقية بمعنى أنها مقياس للمساهمة في الأنشطة الاقتصادية للسكان، إذ أنها خالية من التشويه الناتج عن وجود نسب متفاوتة في السكان من الأطفال صغار السن الذين يصعب تصنيفهم كنشطين اقتصادياً (ماجدة إبراهيم عامر: 1994: 112)، وهي مؤشر على مستوى نشاط سوق العمالة كما إنه يعكس إلى أي مدى السكان الذين هم في سن العمل في الدولة ناشطين اقتصادياً، ويتم تعريفه على أنه نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل (African Development Bank: 2012:56)، وتتمثل المشاركة في قوة العمل في جميع الأفراد العاملين إلى مجموع السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) خلال مدة محددة، وهناك علاقة عكسية بين معدلات الإعالة ونسبة المشاركة في قوة العمل وتعتمد نسبة المشاركة في قوة العمل على حجم السكان ونموهم.

ويوضح الجدول رقم (2) وشكل (4) معدل النشاط الاقتصادي المنقح للعاملين من إجمالي السكان +15 في إفريقيا خلال الفترة (2011 - 2019) ومنهما يتضح الآتي:-

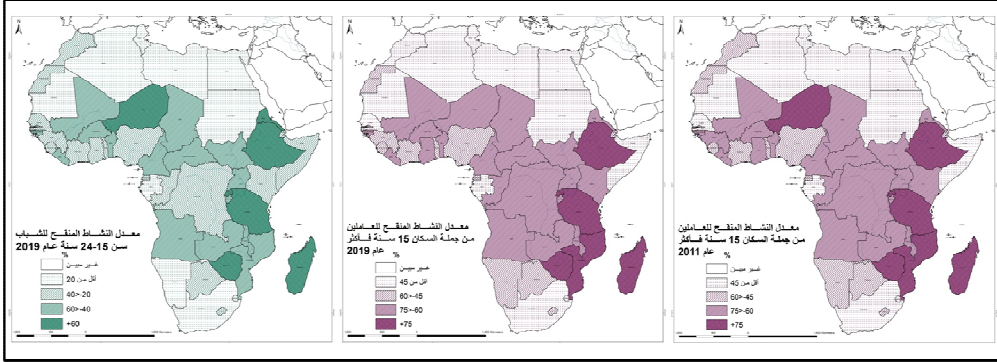


جدول (2) معدل النشاط الاقتصادي المنقح للعاملين من إجمالي السكان +15 والشباب بالقارة الإفريقية (2011-2019)

الدولة	معدل النشاط المنقح		الدولة	معدل النشاط المنقح للشباب (15-24) 2019	معدل النشاط المنقح		الدولة	معدل النشاط المنقح للشباب (15-24) 2019	معدل النشاط المنقح		الدولة
	2019	2011			2019	2011			2019	2011	
الجزائر	38,3	37,5	السنگال	43,0	42,7	25,9	أوغندا	68,5	68,8	49,8	
مصر	43,0	40,5	سيراليون	57,4	55,4	25,5	زامبيا	68,2	65,6	41,2	
ليبيا	39,6	40,6	توجو	58,2	56,7	23,4	زيمبابوي	78,1	78,9	67,9	
المغرب	45,4	41,3	غرب أفريقيا	60,5	58,9	36,7	شرق أفريقيا	69,0	68,6	66,1	
السودان	40,6	40,4	بوروندي	77,3	78,1	52,1	أنجولا	71,7	72,1	47,0	
تونس	38,4	39,4	جزر القمر	40,9	42,0	12,4	الكاميرون	73,1	73,6	51,7	
الصحراء الغربية	48,5	49,1	جيبوتي	53,8	53,6	30,8	ج. أفريقيا الوسطى	69,7	68,9	51,2	
شمال أفريقيا	42,0	41,3	إريتريا	72,8	73,9	60,7	تشاد	70,3	69,2	52,8	
بنين	69,0	69,1	أثيوبيا	79,2	77,7	67,9	الكونغو	61,5	62,7	33,0	
بوركينا فاسو	66,0	63,4	كينيا	69,5	72,3	39,4	ج. الكونغو الديمقراطية	62,4	61,0	32,6	
كيب فرد	52,4	53,1	مدغشقر	86,9	84,5	71,8	غينيا الاستوائية	56,5	57,0	26,2	
كوت ديفوار	54,4	52,0	ملاوي	73,0	72,1	56,1	جابون	39,5	42,5	11,9	
غينيا	53,2	54,0	موريشيوس	53,2	54,2	31,8	ساوتومي وبرنسيب	50,6	50,2	27,4	
غانا	65,8	65,0	مايوتي	-	-	-	وسط أفريقيا	61,7	61,9	37,1	
غينيا	60,1	58,9	موزمبيق	79,1	75,6	57,4	بوتسوانا	52,8	58,4	28,1	
غينيا بيساو	69,5	70,1	رينيون	-	-	-	ليسوتو	50,3	51,7	28,2	
ليبيريا	73,8	73,9	رواندا	83,5	82,7	62,6	ناميبيا	46,7	47,7	18,2	
مالي	66,2	64,3	سيشل	-	-	-	ج. جنوب أفريقيا	39,6	40,1	10,9	
موريتانيا	41,2	40,8	جنوب السودان	64,0	63,6	49,3	إسواتيني	37,6	40,8	13,5	
النيجر	79,4	71,8	الصومال	41,2	41,6	27,5	إقليم جنوب أفريقيا	45,4	47,7	25,4	
نيجيريا	57,7	51,1	تنزانيا	83,1	81,8	68,6	إفريقيا	60	58,9	39,7	

المصدر: - من حساب الباحثة عن:

-ILO modelled estimates, Nov. 2020, ILOSTAT.



شكل (4)

يأتى إقليم شرق إفريقيا فى مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث معدل النشاط الاقتصادى المنقح من إجمالى السكان +15 ومعدل النشاط المنقح للشباب والتي بلغت 68,6%، 66,1% لكل منها على الترتيب عام 2019، يليه إقليمى وسط إفريقيا وغربها ، ثم إقليمى جنوب إفريقيا وشمالها واللدان سجلا أدنى معدل للنشاط الاقتصادى المنقح للعاملين بلغ 47,7%، 41,3% وكذلك للشباب والذي بلغ 25,4%، 18,6% عام 2019.

شهدت معظم الأقاليم انخفاض معدل النشاط الاقتصادى المنقح عام 2019 مقارنةً بما كان عليه عام 2011 باستثناء إقليمى جنوب إفريقيا ووسطها اللذان شهدا ارتفاع معدل النشاط الاقتصادى المنقح بهما خلال نفس الفترة.

تتباين دول القارة الإفريقية من حيث معدل النشاط الاقتصادى المنقح للعاملين حيث يمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:-

الفئة الأولى: وتضم الدول التى ترتفع بها معدل النشاط الاقتصادى المنقح عن 75% وعددها ثمان دول عام 2011 وتقع معظمها فى إقليم شرق إفريقيا بالإضافة إلى النيجر فى إقليم غرب إفريقيا وهى:مدغشقر، رواندا، تنزانيا، زيمبابوى، بوروندى، أثيوبيا وموزمبيق وقد خرجت منها النيجر خلال عام2019 واستمرت باقى الدول. وقد سجلت مدغشقر ورواندا وتنزانيا أعلى معدل للنشاط المنقح للعاملين من إجمالى السكان 15 سنة فأكثر يزيد على 80% خلال فترة الدراسة ، فى حين سجلت موزمبيق أدنى

معدل للنشاط المنقح بين دول هذه المجموعة بلغ 75,6%، وقد يشير ارتفاع النسبة إلى محدودية خيارات التعليم المتاحة أمام الشباب مما يدفعهم إلى الانخراط في القوى العاملة، وغالباً ما تشير النسبة التي تتجاوز 80% سنوياً إلى وفرة الوظائف منخفضة الجودة. وإذا لم تواكب الزيادات الحادة زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد يشير ذلك إلى انخفاض مستويات إنتاجية العمل (مكتب العمل الدولي: 2015: 10)

الفئة الثانية: وتضم الدول التي تتراوح فيها معدلات النشاط الاقتصادي المنقح بين 60- > 75% وعددها تسعة عشر دولة هي: سبعة دول في إقليم غرب إفريقيا (بنين، بوركينا فاسو، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي وكانت تضم غينيا عام 2011 وخرجت منها ودخلتها النيجر عام 2019)، وست دول في إقليم شرق إفريقيا (أريتريا، كينيا، ملاوى، موريتانيا، أوغندا وزامبيا)، وست دول في إقليم وسط إفريقيا (أنجولا، الكاميرون، ج. إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو وج. الكونغو الديمقراطية)، وقد تباينت هذه الدول من حيث معدل النشاط المنقح للعاملين من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر بين الحد الأعلى في ليبيريا والذي بلغ 73,8% عام 2009، وأنضمت إليها أريتريا عام 2019 وبنسبة بلغت 73,9% لكل منهما، والحد الأدنى في غينيا (60,1%) عام 2009، وج. الكونغو الديمقراطية (61%) عام 2019.

الفئة الثالثة: وتضم الدول التي تتراوح فيها معدلات النشاط الاقتصادي المنقح بين 45- > 60% وعددها خمسة عشر دولة هي: الصحراء الغربية في إقليم شمال إفريقيا وكانت تضم المغرب عام 2011 ثم خرجت منها عام 2019، وسبعة دول في إقليم غرب إفريقيا (كيب فرد، كوت ديفوار، غمبيا، نيجيريا، سيراليون وتوجو ودخلتها غينيا عام 2019)، ودولتان في إقليم شرق إفريقيا (جيبوتي وموريشيوس)، وغينيا الاستوائية وساو تومي وبرنسيب في إقليم وسط إفريقيا، وثلاثة دول في إقليم جنوب إفريقيا (بتسوانا وليسوتو وناميبيا)، وقد تباينت هذه الدول من حيث معدل النشاط للعاملين من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر بين الحد الأعلى في توجو والذي بلغ 58,2% عام 2009، وغينيا الاستوائية (57%) عام 2019، والحد الأدنى في المغرب (45,4%) عام 2009، وناميبيا (47,7%) عام 2019.

الفئة الرابعة: وتضم الدول التي تنخفض بها معدلات النشاط الاقتصادي المنقح عن 45%، وعددها 13 دولة هي: جميع دول إقليم شمال إفريقيا باستثناء المغرب عام 2011 والصحراء الغربية خلال فترة الدراسة، وموريتانيا والسنغال في إقليم غرب إفريقيا، وجزر القمر والصومال في إقليم شرق إفريقيا، وجابون وج. جنوب إفريقيا وإسواتيني في أقليمي وسط إفريقيا وجنوبها، وقد تباينت هذه الدول من حيث معدل النشاط المنقح للعاملين من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر بين الحد الأعلى في مصر والذي بلغ 43% عام 2009، والسنغال (42,7%) عام 2019 والحد الأدنى في إسواتيني (37,6%) عام 2009، وفي الجزائر (37,5) عام 2019.

معدل النشاط المنقح للشباب

تباينت أقاليم القارة الإفريقية ودولها من حيث معدل النشاط المنقح للشباب حيث حقق إقليم شرق إفريقيا أعلى معدل للنشاط المنقح للشباب (15-24 عاماً) بلغ ما يقرب من ثلثي شباب الإقليم عام 2019، يليه إقليمي وسط إفريقيا وغربها بنسبة تزيد قليلاً عن ثلث الشباب فيهما، وجاء إقليم جنوب إفريقيا في الترتيب الرابع وبنسبة تزيد قليلاً عن ربع شباب الإقليم، في حين جاء إقليم شمال إفريقيا في الترتيب الأخير وبنسبة تقل عن خمس شباب الإقليم.

أما على مستوى دول القارة الإفريقية فنجد أن هناك سبعة دول ترتفع فيها معدلات النشاط المنقح للشباب عن 60% وهي على الترتيب: مدغشقر التي حققت أعلى معدل للنشاط المنقح للشباب بلغ 71,8% عام 2019، تليها تنزانيا، أثيوبيا، زيمبابوي، رواندا، النيجر وأريتريا التي حققت أدنى معدل نشاط منقح بين دول هذه المجموعة بلغ 60,7%. وتراوح معدلات النشاط المنقح للشباب بين 40- >60% في 14 دولة هي: خمسة دول في إقليم غرب إفريقيا (بنين، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، ليبيريا ومالي)، وست دول في إقليم شرق إفريقيا (بوروندي، ملاوي، موزمبيق، جنوب السودان، أوغندا وزامبيا)، وأربعة دول في إقليم وسط إفريقيا (أنجولا، الكاميرون، ج. إفريقيا الوسطى وتشاد) وتباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأعلى في موزمبيق (57,4%) والحد الأدنى في بنين (40%) ويضطر العديد من الشباب في هذه الدول بسبب ظروفهم



الصعبة إلى القبول بفرص العمل التي توفرها الأسرة أو الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع غير الرسمي أو الزراعي، وتعني هذه الوظائف أنهم يعملون ساعات طويلة ويتلقون أجوراً منخفضة (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: 2020: 1).

تراوحت معدلات النشاط المنقح للشباب بين 20- > 40% في عشرين دولة هي: المغرب في إقليم شمال إفريقيا، وتسعة دول في إقليم غرب إفريقيا (كيب فرد، كوت ديفوار، غمبيا، غانا، غينيا، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوجو)، وأربعة دول في إقليم شرق إفريقيا (جيبوتي، كينيا، موريشيوس والصومال)، وأربعة دول في إقليم (الكونغو، ج. الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية وساو تومي وبرنسيب)، وبتسوانا وليسوتو في إقليم جنوب إفريقيا، وتباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأعلى في غينيا (39,5%) والحد الأدنى في المغرب (20,6%)، أما باقي الدول وبلغ عددها عشرة دول فقد سجلت معدلات نشاط تقل عن 20% يقع معظمها في إقليمي شمال إفريقيا وجنوبها بالإضافة إلى موريتانيا والجابون. ولم تتوفر بيانات عن مايوتي وريونيون وسيشل.

رابعاً : التركيب النوعي للقوة العاملة في الأقاليم والدول الإفريقية:-

تختلف نسبة المشاركة في القوى العاملة في أقاليم القارة الإفريقية ودولها حسب النوع حيث يلاحظ وجود فرق واضح في نسبة المشاركة بين الذكور والإناث، وتؤكد العديد من الدراسات أن نفاذ المرأة إلى التعليم وسوق العمل لهما تأثير إيجابي كبير على مستوى النمو الاقتصادي، وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن تقليص الفجوة بين الجنسين في سوق العمل بنسبة 25% بحلول عام 2025 سيؤدي إلى زيادة قوة العمل العالمية بنحو 204 مليون عامل. وبافتراض ثبات معدل البطالة وكذلك معدل مشاركة الذكور في قوة العمل، فإن ذلك سيؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3,9% أي ما يقدر بـ 5,8 تريليون دولار. كما أن زيادة مشاركتها في سوق العمل تساعد على ترجمة النمو الاقتصادي إلى المزيد من المساواة بين الجنسين في العديد من المجالات، فقد أثبتت الدراسات أن المرأة العاملة تميل إلى إنفاق دخلها على تعليم أطفالها وصحتهم بنسبة أكبر من الرجل (سامي العوادى وآخرون: بدون تاريخ : 9).

ويوضح جدول (3) وشكل (5) أن نسبة مشاركة الذكور من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر في القوى العاملة في إفريقيا تفوق بشكل كبير مشاركة الإناث من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر، إذ بلغت 67,8%، 50,1% للذكور والإناث عام 2019، وأن كانت تنخفض عن معدل مشاركة الذكور على مستوى العالم والتي بلغت 70,4%، أما معدل مشاركة الإناث في إفريقيا نجدها ترتفع عن المعدل العالمي والذي بلغ 44,8% خلال نفس العام، وقد حققت معظم الحكومات الأفريقية تطورات مهمة في المجالات القانونية والتنظيمية والسياسية لتعزيز مشاركة المرأة في أسواق العمل الرسمية (Nchake, M.A. & Koatsa, N.j., no date, p.3)، أما بالنسبة للشباب (15 - 24 سنة) فترتفع النسبة لكل من الذكور والإناث في إفريقيا مقارنة بالمتوسط العالمي.

أما بالنسبة للتفاوت بين أقاليم القارة الإفريقية، فيتضح أن إقليم شرق إفريقيا جاء في مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث نسبة مشاركة الذكور والإناث في قوة العمل من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر وكذلك بالنسبة للشباب والتي بلغت 74,4%، 63% للذكور والإناث من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر ونحو 52%، 47,7% للذكور والإناث من الشباب، يليه إقليم وسط إفريقيا (68,3%، 55,5%، 38,9%، 35,3%)، ثم إقليم غرب إفريقيا (65,4%، 52,5%، 39%، 34,3%)، وأخيراً يأتي إقليم جنوب إفريقيا وشمالها حيث سجل إقليم شمال إفريقيا أدنى معدل لمشاركة المرأة في قوة العمل، كما يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام في الدول العربية فالإناث اللواتي يبدن رغبة في الخروج إلى سوق العمل يواجهن صعوبات كبيرة في النفاذ لفرص العمل سواء على ضوء الأوضاع الاقتصادية وما تفرضه من ارتفاع لمعدلات البطالة أو لطبيعة أسواق العمل مما ينعكس بدوره على مستويات البطالة التي تعتبر مرتفعة جداً بالقياس بالمعدلات العالمية (هبة عبد المنعم، سفيان معلول: 2018 : 22-21)، وبمتوسط عالمي بلغ 48% وهو أقل بنسبة 26,9% عن معدل الذكور.



جدول(3) نسبة مشاركة العاملين من جملة السكان 15 سنة فأكثر ومشاركة الشباب (15-24 سنة) في القوى العاملة حسب النوع

الدولة	مشاركة العاملين من حجم السكان (ذكور - إناث) 15 سنة فأكثر		مشاركة الشباب (15 - 24 سنة)		الدولة	مشاركة العاملين من حجم السكان (ذكور - إناث) 15 سنة فأكثر		مشاركة الشباب (15 - 24 سنة)		الدولة	مشاركة العاملين من حجم السكان (ذكور - إناث) 15 سنة فأكثر			
	ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	إناث	ذكور	إناث					
الجزائر	61,2	13,5	32,2	5,1	السنگال	53,9	32,7	31,2	20,6	أوغندا	72,5	65,5	51,8	47,9
مصر	66,4	14,5	29,7	5,5	سيراليون	55,3	55,5	19,8	31,3	زامبيا	70,3	61,2	42,4	40,0
ليبيا	55,3	25,8	13,5	3,2	توجو	58,7	54,7	21,0	25,8	زيمبابوي	85,0	73,8	73,9	62,0
المغرب	64,2	19,3	30,6	10,2	غرب أفريقيا	65,4	52,5	39,0	34,3	شرق أفريقيا	74,4	63,0	52,0	47,7
السودان	60,3	20,9	25,5	10,6	بوروندي	76,4	79,7	47,1	57,0	أنجولا	73,6	70,6	45,2	48,8
تونس	60,4	19,3	25,4	10,9	جزر القمر	53,0	31,0	14,5	10,1	الكاميرون	78,6	68,6	55,2	48,1
الصحراء الغربية	72,1	23,0	42,3	13,2	جيبوتي	61,2	45,0	30,7	31,0	ج. أفريقيا الوسطى	76,4	61,8	53,6	48,7
شمال أفريقيا	62,8	19,5	28,5	8,4	اريتريا	80,9	67,1	64,7	56,5	تشاد	75,8	62,8	52,0	53,6
بنين	71,3	67,1	36,8	43,2	أنثيوبيا	84,1	71,4	71,9	63,9	الكونغو	64,8	60,7	32,1	33,9
بوركينا فاسو	71,2	55,8	53,4	40,7	كينيا	74,7	70,0	40,6	38,3	ج. الكونغو الديمقراطية	63,0	59,9	28,9	36,3
كيب فرد	58,9	47,3	28,9	20,8	مدغشقر	87,2	81,8	73,4	70,2	غينيا الاستوائية	61,8	50,4	28,3	23,6
كوت ديفوار	60,9	42,9	30,3	24,6	ملاوي	76,7	67,8	57,3	55,0	جابون	53,3	31,2	14,8	9,0
غمبيا	63,4	45,0	40,9	30,6	موريشيوس	68,1	40,8	36,5	27,1	ساوتومي وپرنسيب	67,6	33,1	40,1	14,6
غانا	68,9	61,1	39,6	35,3	مايوتي					وسط أفريقيا	68,3	55,5	38,9	35,2
غينيا	56,7	60,7	33,2	45,8	موزمبيق	76,5	74,7	57,1	57,7	بسنوانا	65,6	51,9	32,9	23,2
غينيا بيساو	76,6	64,0	51,1	48,0	رينيون					ليسوتو	60,4	43,4	35,3	21,1
ليبيريا	77,5	70,4	56,1	52,1	رواندا	82,4	83,0	62,9	62,3	ناميبيا	50,1	45,4	20,2	16,3
مالي	75,8	53,1	55,8	42,9	سيشل					ج. جنوب أفريقيا	46,1	34,5	13,0	8,7
موريتانيا	56,8	24,9	24,7	10,3	ج. السودان	65,6	61,6	46,4	52,3	إسواتيني	44,9	37,0	14,6	12,4
النيجر	83,2	60,6	71,5	50,3	الصومال	64,5	19,3	42,0	12,9	إقليم جنوب أفريقيا	53,4	42,4	23,2	16,3
نيجيريا	57,2	44,9	29,8	25,7	تنزانيا	86,0	77,7	71,0	66,1	إفريقيا	67,8	50,1	42,8	36,5

-ILO modelled estimates, Nov. 2020, ILOSTAT

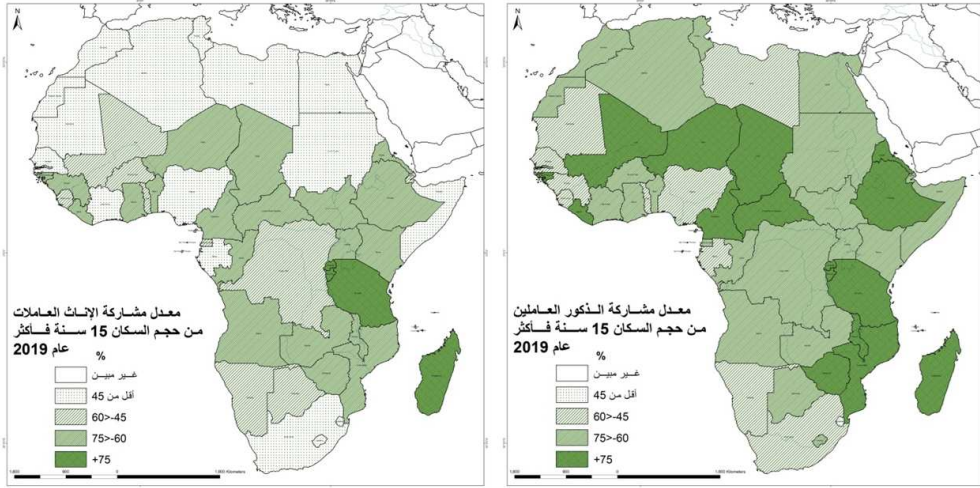
المصدر :- من حساب الباحثة عن:

أما على مستوى الدول يلاحظ من الجدول (3) السابق وشكل (5) ارتفاع معدل مشاركة الذكور العاملين عن الإناث العاملات في معظم دول القارة الإفريقية باستثناء غينيا ، سيراليون ، بوروندى ورواندا حيث ترتفع نسبة مشاركة الإناث مقارنة بالذكور من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر، كما ترتفع مساهمة الإناث العاملات في عمر 15- 24 سنة عن مساهمة الذكور العاملين في بنين، غينيا، سيراليون، توجو، بوروندى، جيبوتى، موزمبيق، ج.جنوب السودان، أنجولا، تشاد، الكنگو وج. الكنگو الديمقراطية. ويمكن تقسيم الدول الإفريقية حسب نسبة مشاركة العاملين من جملة السكان (ذكور - إناث) 15 سنة فأكثر عام 2019 إلى الفئات التالية:-

الفئة الأولى وتضم الدول التى ترتفع فيه نسبة مشاركة العاملين من حجم السكان (ذكور - إناث) 15 سنة فأكثر عن 75% وبلغ عددها ستة عشر دولة ترتفع فيها نسبة مشاركة الذكور عن 75% وهى غينيا بيساو، ليبيريا، مالى، النيجر، بوروندى، اريتريا، أثيوبيا، مدغشقر، ملاوى، موزمبيق، رواندا، تنزانيا، زيمبابوى، الكاميرون، ج. إفريقيا الوسطى وتشاد، فى حين سجلت أربعة دول فقط نسب مشاركة المرأة العاملة تزيد عن 75% وهى: رواندا، مدغشقر، بوروندى، تنزانيا.

الفئة الثانية وتضم الدول التى تتراوح فيها نسبة مشاركة العاملين من حجم السكان (ذكور - إناث) 15 سنة فأكثر بين 60 - 75% وبلغ عددها خمسة وعشرون دولة بالنسبة للذكور العاملين هى: جميع دول إقليم شمال إفريقيا باستثناء ليبيا، بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غمبيا، غانا، جيبوتى، كينيا، موريشيوس، جنوب السودان، الصومال، أوغندا، زامبيا، أنجولا، الكنگو، ج. الكنگو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، ساوتومى وبرنسيب، بتسوانا وليسوتو، فى حين بلغ عددها تسعة عشر دولة للإناث العاملات هى: بنين، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، النيجر، بوروندى، اريتريا، أثيوبيا، كينيا، ملاوى، أوغندا، زامبيا، زيمبابوى، أنجولا، الكاميرون، ج. إفريقيا الوسطى، تشاد والكنغو.





شكل (5)

الفئة الثالثة وتضم الدول التي تتراوح فيها نسبة مشاركة العاملين من حجم السكان (ذكور - إناث) 15 سنة فأكثر بين 45 - 60%، وبلغ عددها ثلاثة عشر دولة بالنسبة للذكور العاملين هي: ليبيا، كيب فرد، غينيا، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو، جزر القمر، جابون، ناميبيا، اسواتيني وج. جنوب إفريقيا، في حين بلغ عددها إحدى عشرة دولة للإناث العاملات هي: بوركينا فاسو، كيب فرد، غمبيا، مالي، سيراليون، توجو، جيبوتي، ج. الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، بوتسوانا وناميبيا.

ويرجع ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في معظم هذه الدول إلى ارتفاع معدلات الفقر حيث تشارك الإناث في أنشطة الكفاف (الزراعة) لمساعدة الأسرة، كما يلاحظ تركيزها بصورة زائدة في القطاعات التي تتسم بانخفاض المكانة والأجور (كارتين يلبورغ وآخرون، : سبتمبر 2013 : 7).

الفئة الرابعة وتضم الدول التي تنخفض فيها نسبة مشاركة العاملين من حجم السكان (ذكور - إناث) 15 سنة عن 45% وهي تضم باقي الدول وهي لاتضم سوى إسواتيني بالنسبة للذكور ولكن يرتفع عددها إلى تسعة عشر دولة بالنسبة للإناث، حيث تضم جميع دول إقليم شمال إفريقيا والتي تنخفض فيها نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة عن 25,8%، وأربعة دول في إقليم غرب إفريقيا (كوت ديفوار، نيجيريا،

موريتانيا والسنغال)، وثلاثة دول في إقليم شرق إفريقيا (جزر القمر، موريشيوس والصومال)، ودولتان في إقليم وسط إفريقيا (جابون وساو تومي وبرنسيب)، وثلاثة دول في إقليم جنوب إفريقيا (ليسوتو، ج. جنوب إفريقيا وإسواتيني) وقد سجلت الجزائر أدنى نسبة لمشاركة الإناث في القوى العاملة بلغت 13,5%، في حين سجلت نيجيريا أعلى نسبة لمشاركة الإناث بين دول هذه الفئة بلغت 44,9%. ولم تتوفر بيانات عن سيشل، مايوتى وريونيون.

أما بالنسبة لمشاركة الشباب (15- 24 سنة) في القوى العاملة

هناك ما يقرب من 1.3 مليار شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا في جميع أنحاء العالم ، ويعتبر دخولهم إلى سوق العمل له آثار طويلة المدى على حياتهم وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم. منهم حوالي 497 مليون شاب، أو ما يقرب من 41 % من سكان العالم من الشباب، هم في القوى العاملة. ومن بين هؤلاء 429 مليون عامل بينما ما يقرب من 68 مليونًا يبحثون عن عمل وهم متاحون له (يُعرفون بأنهم عاطلون عن العمل). أكثر من نصف الشباب - حوالي 776 مليون - خارج القوى العاملة ،

بمعنى أنهم ليسوا في عمل ولا يبحثون عن عمل ومتاحين له، نسبة كبيرة من الشباب يتابعون التعليم ؛ جنبًا إلى جنب مع دراستهم قد يتم توظيفهم أو البحث عن وظيفة (بدوام جزئي) وبالتالي يعتبرون عاطلين عن العمل أو يمتنعون عن المشاركة في سوق العمل. وبالتالي فإن قلة استغلال عمالة الشباب هي عدد الشباب الذين ليسوا في التوظيف أو التعليم أو التدريب (NEET) ، والتي تبلغ 267 مليون - رقم مرتفع يعكس عدد الشباب حول العالم الذين لا يساهمون حاليًا في تنمية الذات والتنمية الوطنية باكتساب المهارات أو الانخراط في العمل (ILO : 2020 : 22).

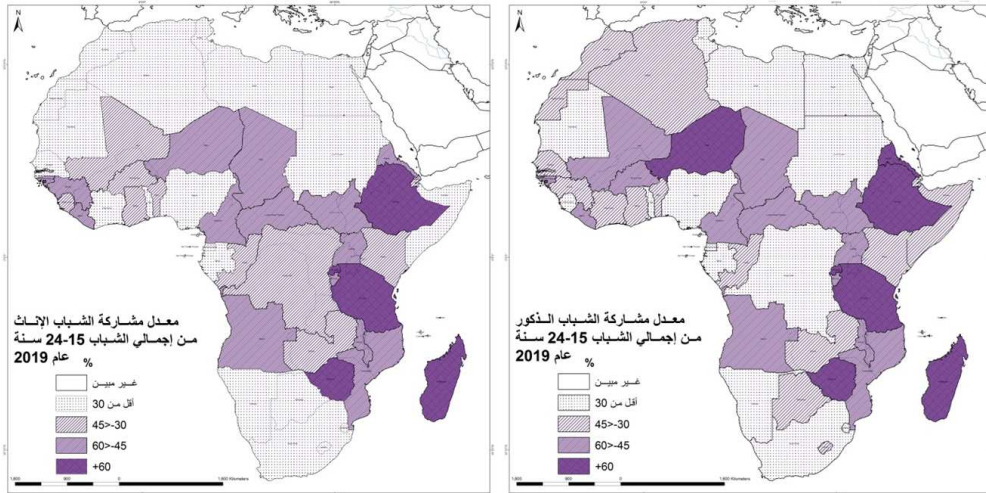
وتشير خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى ضرورة دمج السياسات الخاصة بالشباب في استراتيجيات شاملة معنية بالتنمية المستدامة. ويشير الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة إلى ضرورة دمج السياسات الخاصة بالشباب في الاستراتيجيات الإنمائية، واتفق زعماء العالم بشأن النهوض "بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد



والمستدام والشامل للجميع وتوفير العمل اللائق للجميع" على وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2030 (عادة برسوم وآخرون : 2017 : 4)

ومن دراسة جدول (3) وشكل (6) يمكن تقسيم الدول الإفريقية حسب معدل مشاركة الشباب فى القوى العاملة والنوع عام 2019 إلى الفئات التالية:-

الفئة الأولى:- وتضم الدول التى ترتفع فيها نسبة مشاركة الشباب (ذكور - إناث) عن 60% وهى تضم سبعة دول بالنسبة للذكور (النيجر، أريتريا، أثيوبيا، مدغشقر، رواندا، تنزانيا وزيمبابوى)، وخمسة دول بالنسبة للإناث (أثيوبيا، مدغشقر، رواندا، تنزانيا وزيمبابوى)، وقد تباينت هذه الدول بين الحد الأعلى للذكور فى زيمبابوى (73,9%)، والإناث فى مدغشقر (70,2%)، والحد الأدنى للذكور فى رواندا (62,9%)، والإناث فى زيمبابوى (62%).



شكل (6)

الفئة الثانية:- وتضم الدول التى تتراوح فيها نسبة مشاركة الشباب (ذكور - إناث) بين 45 - 60% وبلغ عددها ثلاثة عشر دولة بالنسبة للذكور (بوركينا فاسو، غينيا بيساو، ليبيريا، مالى، بوروندى، ملاوى، موزمبيق، ج. السودان، أوغندا، أنجولا، الكاميرون، ج. إفريقيا الوسطى وتشاد)، وأربعة عشر دولة بالنسبة للإناث (غينيا، غينيا

بيساو، ليبيريا، النيجر، بوروندي، أريتريا، ملاوى، موزمبيق، ج. السودان، أوغندا، أنجولا، الكاميرون، ج. إفريقيا الوسطى وتشاد)، وقد تباينت هذه الدول بين الحد الأعلى للذكور فى ملاوى (57,3%)، والإناث فى موزمبيق (57,7%)، والحد الأدنى للذكور فى أنجولا (45,2%)، والإناث فى غينيا (45,8%).

الفئة الثالثة:- وتضم الدول التى تتراوح فيها نسبة مشاركة الشباب (ذكور - إناث) بين 30 - 45% وبلغ عددها ثمانية عشر دولة بالنسبة للذكور (الجزائر، المغرب، الصحراء الغربية، بنين، كوت ديفوار، غمبيا، غانا، غينيا، السنغال، جيبوتى، كينيا، موريشيوس، الصومال، زامبيا، الكونغو، ساوتومى وبرنسيب، بتسوانا وليسوتو)، وأحدى عشرة دولة بالنسبة للإناث (بنين، بوركينا فاسو، غمبيا، غانا، مالى، سيراليون، جيبوتى، كينيا، زامبيا، الكونغو وج. الكونغو الديمقراطية)، وقد تباينت هذه الدول بين الحد الأعلى للذكور فى زامبيا (42,4%)، والإناث فى مالى (42,9%)، والحد الأدنى للذكور فى كوت ديفوار (30,3%)، والإناث فى غمبيا (30,6%).

الفئة الرابعة:- وتضم الدول التى تقل فيها نسبة مشاركة الشباب (ذكور - إناث) عن 30%، وهى تضم باقى الدول، وقد سجلت نيجيريا ومصر أعلى نسبة لمشاركة الذكور بين دول هذه الفئة بنسبة بلغت 29,8%، 29,7%، فى حين سجلت موريشيوس أعلى نسبة لمشاركة الإناث بين دول هذه الفئة بنسبة بلغت 27,1%، كما سجلت ج. جنوب إفريقيا أدنى نسبة لمشاركة الذكور بين دول هذه الفئة بنسبة بلغت 13%، فى حين سجلت ليبيا أدنى نسبة لمشاركة الإناث بين دول هذه الفئة بنسبة بلغت 3,2%. ولم تتوفر بيانات عن سيشل، مايوتى ورينيون.

خامساً: معدلات البطالة فى الأقاليم والدول الإفريقية:-

تعني البطالة عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب فى العمل وقادر عليه وفي سن العمل، أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم فى سن العمل والقادرين عليه (صائب حسن مهدى : 2010 : 90)، وتعتبر مشكلة البطالة مشكلة عالمية تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وهى من أبرز التحديات التى تواجه أسواق العمل الإفريقية وذلك لما لها من تأثير واضح وكبير على



المستوى المعيشي للعاطلين عن العمل وعلى مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. إن البطالة من أهم عوامل تخفيض الإنتاجية كما إنها تعني حرمان المتعطلين ليس من مصادر معيشتهم فحسب بل وأيضا حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية المتمثلة بحق الحصول على العمل المناسب لقدراتهم الشخصية وإمكانياتهم الجسدية والذهنية. كما تشكل البطالة هدراً للموارد المستثمرة في إعداد وبناء الإنسان وتربيته وتعليمه وتدريبه وتأهيله لدخول سوق العمل.

وترتفع معدلات البطالة للسكان +15 في إفريقيا (6,7%، 6,8%) مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ 5,8%، 5,4% خلال الفترة (2011-2019)، (ILO modelled estimates, 2021, Unemployment rate) ويلاحظ أنه على الرغم من النمو الاقتصادي الإيجابي في معظم البلدان الإفريقية خلال العقد الماضي (2000-2010) إلا أن معدلات البطالة مازالت واسعة الانتشار، وأن النمو لم يؤدي إلي تحقيق خفض كبير في الفقر، وأحد أسباب زيادة البطالة في إفريقيا هو أن القارة لم تمر بالعملية الطبيعية للتحويل الهيكلي، والتي تتطوي على التحول من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلي الأنشطة المرتفعة الإنتاجية، داخل كل قطاع وفيما بين القطاعات على السواء. وفي سياق العملية الطبيعية للتحويل الاقتصادي، تبدأ الاقتصادات بوجود نصيب مرتفع للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، ومع زيادة الدخل يتراجع نصيب الزراعة ويرتفع نصيب الصناعات التحويلية، وتتواصل هذه العملية حتي يبلغ الاقتصاد مستوي مرتفعاً نسبياً من التنمية ينخفض في ظله نصيب الزراعة والصناعات التحويلية ويرتفع نصيب الخدمات، ولم يمر التغير الهيكلي الملحوظ في إفريقيا بهذه العملية فخلال العقود الثلاثة الماضية انتقلت القارة من حالة تستحوذ فيها الزراعة على نصيب مرتفع من الناتج إلي حالة يسيطر فيها على الناتج قطاع الخدمات، خصوصاً الأنشطة المنخفضة الإنتاجية داخل هذا القطاع، وقد جري هذا التحول دون أي نمو يعتد به في الصناعات التحويلية، وهو أمر ذو أهمية بالغة مخلف فرص عمل. ولذلك لم يكن من المستغرب أن شهدت إفريقيا زيادة في البطالة خلال العقد الماضي، وثمة سبب آخر لكون النمو الذي سجل مؤخراً في إفريقيا لم يكن له تأثير عميق على مسألة الحد من

الفقر أو خلق فرص عمل، وهو أن هذا النمو لم يتوافق مع تنمية القدرات الإنتاجية التي تكتسب أهمية حاسمة في توليد فرص عمل لائقة، وفي الحد من الفقر (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في إفريقيا : 2014 : 3-4).

وتعاني القارة الإفريقية دومًا من انعدام التناسب بين النمو السكاني من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى الأمر الذي ينتج عنه تفشي ظاهرة البطالة على مستوى كل دول القارة. كما عطلت أزمة COVID-19 الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وتسببت في أسوأ ركود منذ الكساد الكبير. ففي عام 2020 ضاع 8,8% من ساعات العمل العالمية (مقارنة بالربع الأخير من عام 2019)، أي ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل - أي حوالي أربعة أضعاف العدد الذي فقد خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009. لقد عرض الوباء العمال في العمالة غير الرسمية للخطر، لأنها تفتقر إلى الحماية من المرض أو الإغلاق. تأثر العمال الشباب والنساء بشكل خاص بالأزمة. مع إطلاق لقاحات COVID-19 واستمرار الدعم المالي والنقدي، من المتوقع بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى، أن النمو الاقتصادي سيظل دون اتجاهات ما قبل الوباء لفترة طويلة. (ILO: 2021: 11)

ويتضح من قراءة جدول (4) وشكل (7) الذي يوضح معدلات البطالة للسكان +15

وبطالة الشباب في الأقاليم الإفريقية الآتى :-

يأتى إقليم جنوب إفريقيا فى مقدمة أقاليم القارة الإفريقية فى معدل البطالة وبطالة الشباب والتي بلغت نحو 22,3%، 42,3% لكل منها على الترتيب عام 2019، ويرجع ذلك إلى أن إقليم جنوب إفريقيا من أكثر الأقاليم التي تأثرت بأزمة COVID-19 مع انكماش اقتصادي بنسبة 7% في عام 2020. (African Development Bank: 2021:9)، ويأتى إقليم شمال إفريقيا فى الترتيب الثانى فى معدل البطالة والتي بلغت نحو 13% عام 2019 بعد أن كانت 13,7% عام 2011 متأثرة بثورات الربيع العربى والتي أثرت على القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث ظل معدل النمو الاقتصادى منخفضاً بينما ارتفعت معدلات البطالة خاصة بين الشباب وتدهورت جودة الخدمات العامة وساعت نتائج سوق العمل للخريجين (البنك الدولي : 2019 : ix)،



وبطالة الشباب التي بلغت 31,1% عام 2019، كما يرجع ارتفاع معدلات البطالة عام 2019 إلى تأثير اقتصادات دول شمال إفريقيا بأزمة COVID-19 ففى واقع الأمر، أدت عمليات الإغلاق العام وإجراءات التباعد الاجتماعى إلى إغلاق العديد من الشركات، مما أضر بالعمالة غير الرسمية، التي يعمل الكثير منها فى قطاعات الخدمات كثيرة المخالطة (صندوق النقد الدولى : 2021: 20)، وجاء إقليم وسط إفريقيا فى الترتيب الثالث حيث بلغ معدل البطالة (للسكان +15) 8,5%، 7,8% خلال الفترة 2011، 2019، فى حين جاء فى المركز الرابع من حيث معدل بطالة الشباب بعد إقليم غرب إفريقيا، فى حين سجل إقليمى شرق إفريقيا وغربها أدنى معدل للبطالة (للسكان +15) بلغ 5,4% لكل منهما.

كما أنه يمكن تقسيم دول القارة إلى الفئات التالية وفقاً لمعدل البطالة بين السكان
15 عاماً فأكثر:-

الفئة الأولى: تضم مجموعة الدول التى ترتفع فيها معدلات البطالة عن 20% وكان عددها أربعة دول عام 2011 تقع معظمها فى إقليم جنوب إفريقيا وهى: ج.جنوب إفريقيا، ليسوتو وأسواتينى بالإضافة إلى جابون فى إقليم وسط إفريقيا، ثم خرجت جابون من هذه الفئة عام 2019 وأستمرت باقى الدول، وقد سجلت **جمهورية جنوب أفريقيا** أعلى معدل للبطالة بين دول القارة الأفريقية حيث ارتفع معدل البطالة من 24,6% عام 2011 إلى 28,5% من إجمالى السكان فى سن 15 عاماً فأكثر عام 2019 ، ويرجع السبب الأساسى فى ارتفاع معدلات البطالة فى جمهورية جنوب إفريقيا إلى الركود الاقتصادى الذى تعرضت له بداية من عام 2008-2009 والذى أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بأكثر من 1% سنوياً وفقد مايقرب من مليون وظيفة فى عام 2009 وحده، ثم زادت معدلات البطالة بعد حدوث ركود جديد فى 2017 استمر حتى عام 2018 نتج عنه انخفاض الإنتاج فى سبعة قطاعات من أصل عشرة وهى: النقل (- 7,2%)، التجارة والإقامة (- 3,8%)، البناء (- 5,9%)، المرافق (- 4%)، التصنيع (- 1,8%)، الزراعة (- 7,6%) والخدمات الحكومية (- 0,4%).

جدول (4)

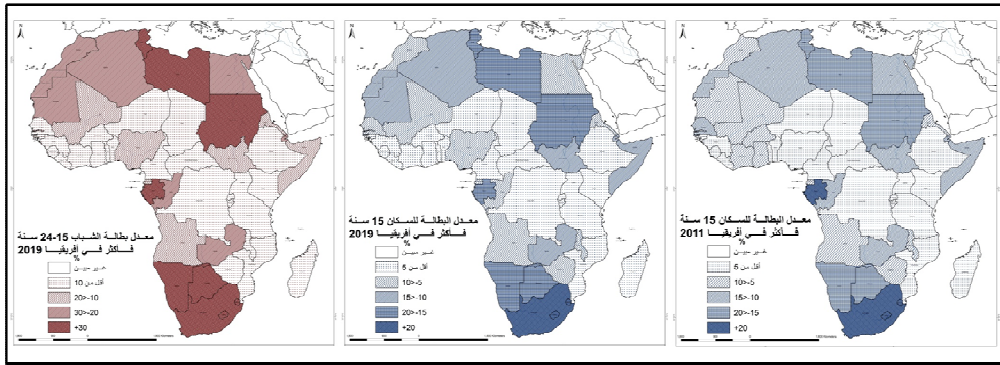
معدل البطالة للسكان (+15) ومعدل بطالة الشباب (15-24 سنة) في القارة الإفريقية خلال الفترة (2011-2019)

الدولة	معدل البطالة للسكان +15		الدولة	معدل بطالة الشباب 2019	معدل البطالة للسكان +15		الدولة	معدل بطالة الشباب 2019	معدل البطالة للسكان +15		الدولة
	2019	2011			2019	2011			2019	2011	
الجزائر	11,8	10,0	السنگال	29,7	10,4	6,5	7,7	3,6	5,4	1,7	2,5
مصر	9,7	11,9	سيراليون	26,5	4,3	4,4	8,9	8,9	10,3	11,9	22,6
ليبيا	18,3	19,0	توجو	49,5	2,0	3,6	8,9	8,9	5,4	5,0	8,1
المغرب	9,0	8,9	غرب أفريقيا	22,3	5,5	5,4	10,0	10,0	5,9	5,4	10,7
السودان	16,8	17,4	بوروندي	32,1	1,7	1,4	2,6	2,6	7,4	6,9	16,3
تونس	15,1	18,3	جزر القمر	35,8	7,0	7,7	18,3	18,3	4,0	3,3	5,7
لصحراء الغربية	10,1	10,7	جيبوتي	22,0	11,5	11,0	21,6	21,6	4,4	4,0	6,6
شمال أفريقيا	13,0	13,7	اريتريا	31,1	6,8	6,3	10,9	10,9	1,7	1,9	3,3
بنين	2,3	2,7	أنثيوبيا	4,9	2,3	2,0	3,2	3,2	11,9	9,6	21,6
بوركينا فاسو	4,6	5,1	كينيا	7,6	2,9	2,6	7,2	7,2	4,2	4,1	7,8
كيب فرد	12,1	10,9	مدغشقر	27,8	2,0	1,7	3,1	3,1	8,4	8,0	15,5
كوت ديفوار	3,2	7,0	ملاوي	5,2	5,9	5,6	7,4	7,4	20,4	19,6	35,5
غينيا	8,9	9,4	موريشيوس	12,4	7,5	6,4	23,8	23,8	14,1	13,1	20,1
غانا	4,1	5,6	مايوتي	8,7					8,5	7,8	14,7
غينيا	4,1	4,5	موزمبيق	5,0	3,3	3,2	6,7	6,7	17,9	17,2	35,6
غينيا بيساو	2,8	3,1	رينيون	4,6					26,0	23,9	34,4
ليبيريا	2,9	2,2	رواندا	2,1	1,1	1,0	1,7	1,7	19,3	19,8	37,8
مالي	7,2	6,9	سيشل	16,7					24,6	28,5	57,5
موريتانيا	10,1	9,9	جنوب السودان	21,0	12,6	12,0	18,6	18,6	26,2	22,2	46,2
النيجر	0,5	0,3	الصومال	0,6	13,4	12,8	19,8	19,8	22,8	22,3	42,3
نيجيريا	8,5	3,8	تنزانيا	17,7	3,5	2,0	3,5	3,5	6,7	6,8	11,2

المصدر: - من حساب الباحثة عن: ILO modelled estimates, Nov. 2020, ILOSTAT

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القطاعات توظف غالبية العاملين بما في ذلك الشباب، ولا يزال اقتصاد ج. جنوب إفريقيا يعاني من ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة خاصة بين الشباب مما ترك أثره على ارتفاع معدلات البطالة، هذا بالإضافة إلى التغيرات الديموجرافية التي ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة حيث لا يرتبط النمو في السكان النشطين اقتصادياً بالنمو في عدد الوظائف فقد ارتفع عدد السكان النشطين اقتصادياً بنسبة 18% بين عامي 2012_2019 ولم يقابل ذلك ارتفاع في عدد الوظائف

(Maskaeva,A.&Msafiri,M.: 2021 :3,4)



شكل (7)

وجاءت ليسوتو في المركز الثاني بين دول القارة الأفريقية حسب معدلات البطالة عام 2019 وبمعدل بطالة بلغ 23,9% بعد أن كانت تشغل المركز الثالث عام 2011 وبمعدل بطالة بلغ 26%، ويرجع ذلك إلى أن البرامج في الماضي كانت لاتعالج تعزيز فرص العمل على نحو كاف خاصة لتشغيل الشباب، وبالإضافة إلى ذلك لم يكن خلق فرص العمل هدفاً محورياً لاستراتيجيات التنمية الوطنية في ليسوتو، وقد ساءت حالة البطالة في ليسوتو كذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتقليص العمالة في قطاع الملابس الهش في ليسوتو وقطاع التعدين في ج. جنوب إفريقيا (Ministry of Labour and Employment : 2012 : 13)، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفقر الدولي حيث تشير التقديرات أنه قد ارتفع من 25,7% في عام 2019 إلى 32,1% في عام 2020 (عند 1,90 دولار أمريكي للفرد / يوم ، وفقاً لتعادل القوة الشرائية لعام 2011). ومن المتوقع أن تظل مستويات الفقر أعلى من مستويات ما قبل COVID-19 ، وهو

انعكاس للتعافي البطيء لسوق العمل من تدابير الإغلاق المرتبطة بـ COVID-19 والتي أدت إلى فقدان الوظائف والدخل مع تركيز الآثار في المناطق الحضرية(1)(<https://www.worldbank.org/en/country/lesotho/overview#1>).

وجاءت إسواتيني في المركز الثالث بعد ج. جنوب أفريقيا وليسوتو بعد أن كانت تشغل المركز الأول عام 2011، ورغم انخفاض معدل البطالة بين السكان 15 عاما فأكثر من نحو 26,2% عام 2011 إلى 22,2% عام 2019 إلا أنه من المعدلات المرتفعة، ويرجع ارتفاع معدلات البطالة وفقدان الوظائف بسبب تأثير العدد المتزايد لحالات COVID-19 في جنوب إفريقيا ، ينتقل التأثير الاقتصادي للوباء عبر ثلاث قنوات: خارجية، مما يؤثر على كل من العرض والطلب من خلال انخفاض التجارة والسياحة والتحويلات ، فضلاً عن ضعف سعر الصرف. القناة المحلية ، بما في ذلك استجابات السياسات (مثل الإغلاق ، والتباعد الاجتماعي ، وقيود السفر ، وغيرها من التدابير المتعلقة بالصحة) التي تؤثر على العرض والطلب المحليين من خلال فقدان الدخل، وفقدان الوظائف، وإغلاق الشركات. من ناحية العرض ، تضرر قطاع الصناعات التحويلية ، وخاصة السكر والمنسوجات ، بشدة من خلال الاضطرابات في سلاسل القيمة العالمية. وتتأثر صناعة الغزل والنسيج بشكل خاص بانخفاض العرض والطلب الدوليين ، نظراً لارتباطها بالصين والشركاء التجاريين الآخرين الذين أغلقوا حدودهم. من المتوقع أن تتقلص صناعة النسيج بنسبة تزيد عن 30%. وتأثر النقل داخل البلاد وخارجها بشدة، حيث يتم تقييد حركة الأشخاص والبضائع. شمل التأثير الفوري لـ COVID-19 في إسواتيني فقدان الوظائف الهائل ، لا سيما في صناعات النسيج والضيافة. كشف وزير العمل في مايو 2020 أن 43 شركة تقدمت بالفعل بطلبات لتسريح مؤقت لموظفيها، مما أدى إلى تسريح 8429 موظفاً (غير مدفوعة الأجر). على جانب الطلب ، تتسبب القيود المفروضة على الحركة والأنشطة في انخفاض عام في الطلب، حيث انخفض التدفق النقدي ودخل الشركات والأسر. وقد أدى ذلك إلى خفض الاستهلاك والاستثمار من قبل الأسر والحكومة والشركات ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الرواتب وزيادة الضغط على الدخل المتاح



وانخفاض الإيرادات الضريبية وتمويل المانحين. وتضررت قطاعات الخدمات التي تتطلب اتصالاً مباشراً بين المنتجين والمستهلكين بشدة من الإجراءات الصحية. هذا له تأثير مضاعف على الاقتصاد الأوسع، حيث أوقفت العديد من هذه الشركات عملياتها وخفضت فرص العمل

(<https://www.worldbank.org/en/country/eswatini/overview#1>).

الفئة الثانية: وتضم الدول التي تتراوح فيها معدلات البطالة بين 15- > 20 % ، وبلغ عددها ستة دول هي: ناميبيا، جابون، ليبيا، بتسوانا، تونس وجمهورية السودان، وقد شغلت ناميبيا المركز الرابع بين الدول الإفريقية من حيث ارتفاع معدل البطالة عام 2019، بعد أن كانت تشغل المركز الخامس عام 2011، وقد ارتفع معدل البطالة فيها من 19,3% إلى 19,8% خلال الفترة (2011 - 2019)، ويرجع ارتفاع معدل البطالة إلى الإنكماش الاقتصادي بنسبة - 8.0% عام 2020 بسبب جائحة COVID-19 الذي أدى إلى تقادم النمو الاقتصادي البطيء بالفعل، بالإضافة إلى الجفاف المستمر.

(https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/277492021_Main_Message_Namibia.pdf)

وجاءت **جابون** في المركز الخامس عام 2019 بعد أن كانت في المركز الرابع عام 2011، ورغم انخفاض معدلات البطالة فيها من 20,4% إلى 19,6% خلال نفس الفترة، إلا أنها معدلات مرتفعة ويرجع ذلك إلى تضرر الاقتصاد الجابوني بشدة من التباطؤ الاقتصادي العالمي المرتبط بجائحة COVID-19. انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.7% في عام 2020 ، وتراجع أسعار النفط وتباطؤ نشاط القطاع غير النفطي الذي نتج عن تدابير احتواء انتشار COVID-19. مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي.

(<https://www.afdb.org/en/countries/central-africa/gabon/gabon-economic-outlook>)

وجاءت **ليبيا** في المركز السادس من حيث معدلات البطالة ورغم انخفاضها من 19% عام 2011 إلى 18,3% عام 2019 إلا أنها من المعدلات المرتفعة وهي بذلك تشغل

المركز الأول بين دول شمال إفريقيا، حيث أن من أكبر التحديات التي تواجه العملية الانتقالية وسوق العمل في ليبيا تتركز حول ضعف الأساسيات المؤثرة في العرض والطلب على الإيدى العاملة وهي: ضعف سيادة القانون وعدم الاستقرار السياسى، بما فى ذلك ضعف المؤسسات، وعدم وجود بيئة أعمال مواتية، بما فى ذلك السوق المالية، وعدم تطور رأس المال البشرى، كما يتجلى فى ارتفاع البطالة والمؤشرات التعليمية (مجموعة البنك الدولي: 2016: 2)، كما أدت جائحة كوفيد- 19 إلى تفاقم تحديات سوق العمل ليس فقط فى ليبيا وإنما فى باقى دول شمال إفريقيا وعلى مستوى العالم وفى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ويرجع ذلك إلى عدم جدوى عمليات البحث عن الوظائف أثناء فرض الإغلاق العام، وممارسة التباعد الاجتماعى وكان الانخفاض فى ساعات العمل والتوظيف أكبر بكثير (صندوق النقد الدولي : 2021: 18- 19).

الفئة الثالثة : وتضم الدول التى تتراوح فيها معدلات البطالة بين 10- > 15 % وكان عددها إحدى عشرة دولة عام 2011، انخفضت إلى تسعة دول عام 2019 هي: الجزائر، الصحراء الغربية، كيب فرد، جيبوتى، جنوب السودان، الصومال، زامبيا وساو تومي وبرنسيب خلال الفترة 2011- 2019، وكانت تضم مصر والسنغال والكونغو عام 2011 وخرجت من هذه الفئة عام 2019، كما انضمت إليها موريتانيا عام 2019، وقد تباينت دول هذه الفئة بين الحد الأعلى فى ساو تومي وبرنسيب (14,1%)، (13,1%) عامى 2011، 2019، والحد الأدنى فى الجزائر (10%) عام 2011، والصحراء الغربية وموريتانيا (3,10%) عام 2019.

الفئة الرابعة : وتضم الدول التى تتراوح فيها معدلات البطالة بين 5- > 10 % وكان عددها ثلاثة عشر دولة عام 2011 ، انخفضت إلى إحدى عشرة دولة عام 2019 هي: المغرب، غمبيا، مالى، جزر القمر، أريتريا، ملاوى، زيمبابوى، أنجولا وغينيا الأستوائية خلال الفترة 2011 - 2019، وكانت تضم بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غانا، موريتانيا عام 2011 وخرجت من هذه الفئة عام 2019، كما انضمت إليها مصر والسنغال عام 2019، وقد تباينت دول هذه الفئة بين الحد الأعلى فى موريتانيا



ومصر (9,9%، 9,7%) عامى 2011، 2019، والحد الأدنى فى بوركينافاسو (5,1%) عام 2011، وزيمبابوى (5%) عام 2019.

الفئة الخامسة : وتضم الدول التى تقل فيها معدلات البطالة عن 5% وهى تضم باقى الدول، وكان عددها عشرون دولة عام 2011، ارتفعت إلى اثنين وعشرين دولة عام 2019 ، وقد تباينت دول هذه الفئة بين الحد الأعلى فى غينيا ومصر (4,5%، 9,7%) عامى 2011، 2019، والحد الأدنى فى النيجر (0,3%، 0,5%) عامى 2011، 2019.

ولم تتوفر بيانات عن مايوتى ورينيون وسيشل.

وبصفة عامة؛ يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة فى إفريقيا ويرجع ذلك إلى : ثورات الربيع العربى، وجائحة كورونا، التى خلفت بالفعل تأثيراً كبيراً للغاية فى عدد من المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة مما قوض سنوات من الجهود الإنمائية. وهى ترسخ العقبات القائمة من قبل أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأوجه اللامساواة الهيكلية، والثغرات، والتحديات والمخاطر البنيوية، وتسببت بإغلاق المؤسسات التجارية والمصانع، وأثرت على التنقل البشرى على الصعيد الدولى، وعلى القطاع السياحى والخدمات المتصلة به، وقوضت قدرة السلطات المحلية على توفير الخدمات الأساسية، وكان لها أثر شديد على سبل معيشة نصف القوى العاملة، وزادت من تفاقم البطالة (الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادى والاجتماعى: أغسطس 2021: 2).

كما يرجع ارتفاع معدلات البطالة أيضاً إلى ارتفاع معدلات النمو السكانى، ارتفاع معدلات نمو قوة العمل، انخفاض المستوى التعليمى لقوة العمل، انخفاض معدلات الاستثمار، انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وتذبذبها الحاد، نقص فى المهارات الأساسية الناتج إلى عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل ونقص إمداد الكهرباء الذى يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يؤدى إلى عزوف المستثمرين وإغلاق المصانع وتسريح العمال. ويؤدى ارتفاع معدلات البطالة إلى زيادة معدلات الفقر، هجرة الكفاءات والعقول الإفريقية، زيادة الفساد المالى الذى يزيد الأعباء الاقتصادية على المجتمع والاقتصاد وعملية التنمية ويعمق الأزمات الاقتصادية

والاجتماعية، انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الإنتاج ومالم تحل المشكلة سيدخل الاقتصاد فى مثلث الفقر والبطالة والركود، ازدياد القلق والكآبة وعدم الاستقرار بين عاطلين وارتفاع معدلات الجرائم.(ماجدة إبراهيم عامر: 2020 : 1131)

معدل بطالة الشباب فى الدول الإفريقية عام 2019

تمثل أزمة عمالة الشباب جانباً رئيساً من أزمة فرص العمل العالمية. ولا ترتبط خطورتها بمستويات البطالة ومدتها فحسب، وإنما ترتبط على نحو متزايد بتراجع نوعية فرص العمل المتاحة للشباب، وفى عام 2011 كان أربعة أشخاص من أصل عشرة عاطلين عن العمل إما شاباً أو شابة. وعلى الصعيد العالمى، تضاعف احتمال بطالة الشباب، مقارنة بالبالغين، ثلاث مرات، وتمثل بطالة الشباب المتعلم، وبخاصة بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالى، اتجاهاً آخر ذا تحديات قيد النشأة فى بلدان وأقاليم مختلفة. وهو يثير القلق لأنه نتيجة سلبية: فهى تتناقض مع الافتراض والأدلة بأن التعليم العالى والتدريب يزيدان من إنتاجية الشباب وقابليتهم للاستخدام. وهى نتيجة مسرفة وقد تشكل مصدراً للأضطرابات نظراً لارتفاع تكلفة الاستثمار فى التعليم العالى وغياب العائدات الاجتماعية من الخريجين العاطلين عن العمل.(مكتب العمل الدولى : 2012: 9، 19) وتنخفض معدلات بطالة الشباب (15- 24 سنة) فى إفريقيا (11,2%) مقارنة بالمعدل العالمى الذى بلغ 13,5% عام 2019، (ILO modelled estimates, 2021, Unemployment rate)

ويتضح من قراءة جدول (4) وشكل (7) السابقين أنه يمكن تقسيم الدول الإفريقية حسب معدل بطالة الشباب إلى الفئات الآتية:-

الفئة الأولى: تضم الدول التى ترتفع فيها معدلات بطالة الشباب عن 30%، وعددها تسعة دول يقع معظمها فى إقليمى جنوب إفريقيا وشمالها هى: ج. جنوب إفريقيا، ليبيا، إيسواتينى، ناميبيا، تونس، بتسوانا، جابون، ليسوتو والسودان، حيث سجلت ج. جنوب إفريقيا أعلى معدل لبطالة الشباب فى إفريقيا بلغ 57,5%، يرجع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب فى ج. جنوب إفريقيا إلى المهارات المتدنية حيث



يرى أصحاب الأعمال إلى أن توظيف مثل هؤلاء الشباب يكون محفوف بالمخاطر وبالتالي زيادة التكلفة الحقيقية ومن ثم ترجع أسباب البطالة بين الشباب إلى نقص الطلب على العمالة وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد على التكنولوجيا. وعرض الإيدي العاملة دون المستوي المطلوب. كما أن هناك عدد من العوامل قد يسهم في ارتفاع معدلات البطالة في ج. جنوب أفريقيا وهي نظام التعليم والنقابات القوية التي قد تسهم في ارتفاع الأجور وخاصة في القطاع العام، كما أن قوانين الحد الأدنى للأجور صارمة، وأدت في الواقع إلى الاحتجاجات العمالية والجرائم وعدم المساواة (ماجدة إبراهيم عامر: 2017: 72)، كما تفاقم الوضع السيئ بالفعل بسبب أزمة COVID-19 مع تداعياتها الاقتصادية العكسية وسوق العمل، وتشير الأدلة إلى أن التأثير يؤثر بشكل غير متناسب على الشباب، حيث يفقد عدد أكبر منهم وظائفهم، أو يتم دفعهم إلى القطاع غير الرسمي.

جاءت ليبيا في الترتيب الثاني بين الدول الإفريقية من حيث ارتفاع معدل بطالة الشباب والتي بلغت ما يقرب من نصف الشباب (49,5%) عام 2019، ويرجع ذلك إلى أنها تعاني منذ أحداث ٢٠١١ تصاعداً سريعاً في معدلات البطالة لاسيما في ظل غرق البلاد في الاقتتال والتصارع، وانهيار تام للبنية التحتية وتراجع معدلات النمو والتعليم والصحة، بالإضافة إلى جائحة كورونا وتداعياتها على سوق العمل.

وتأتى إسواتيني في الترتيب الثالث من حيث ارتفاع معدل بطالة الشباب والتي تقترب من نصفهم (46,2%)، بسبب تأثير العدد المتزايد لحالات COVID-19 وفقدان الوظائف كما سبق القول، كما ارتفعت بطالة الشباب في تونس حيث بلغت 35,8% جابه الاقتصاد التونسي (الذي يتعرض أصلاً لضغوط شديدة منذ سنوات عديدة) صدمة مزدوجة للعرض والطلب خلال السنة المنقضية جراء انعكاسات الإجراءات التي وقع اتخاذها في تونس وفي البلدان الشريكة قصد احتواء انتشار الفيروس. وتزامن تأثير إغلاق الوحدات الإنتاجية والتجارية مع النتائج المترتبة عن إجراءات الحجر الصحي وانخفاض مداخل المتعاملين الاقتصاديين، في ظل مناخ من الشكوك القائمة حول مدة الجائحة ومسارها كما واجه الاقتصاد التونسي صعوبات كبرى

خلال عام 2020 التي شهدت انتشاراً واسعاً لجائحة كوفيد - 19 غير المسبوقة. وبالفعل، سجل النمو الاقتصادي تراجعاً لم يسبق له مثيل قدره - 8,8 % كان له بالغ الأثر على التوازنات الاقتصادية الكلية

(https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/RA_2020_ar.pdf) وقد سجلت السودان أدنى معدل لبطالة الشباب بين دول هذه الفئة بلغ مايقرب من ثلث شبابها (32,1%).

الفئة الثانية: وتضم الدول التي تتراوح فيها معدلات بطالة الشباب بين 20- >30 % ، وبلغ عددها إحدى عشرة دولة هي: أربعة دول في إقليم شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، المغرب، الصحراء الغربية)، ودولتان في إقليم غرب إفريقيا (كيب فرد وموريتانيا)، وثلاثة دول في إقليم شرق إفريقيا (موريشيوس، زامبيا وجيبوتي)، والكنغو وساو تومي وبرنسيب في إقليم شرق إفريقيا، وقد تباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأعلى في الجزائر (29,7%)، والحد الأدنى في ساو تومي وبرنسيب (20,1%).

الفئة الثالثة: وتضم الدول التي تتراوح فيها بطالة الشباب بين 10- >20 % ، وبلغ عددها تسعة دول هي: ثلاثة دول في إقليم غرب إفريقيا (نيجيريا، مالي وغمبيا)، وأربعة دول في إقليم شرق إفريقيا (الصومال، جنوب السودان، جيبوتي وأريتريا)، وأنجولا وغينيا الأستوائية في إقليم وسط إفريقيا.

الفئة الرابعة: وتضم الدول التي تقل فيها معدلات بطالة الشباب عن 10 %، وهي تضم باقى الدول وبلغ عددها خمسة وعشرين دولة يقع معظمها في أقاليم غرب وشرق ووسط القارة، وقد سجلت سيراليون وتوجو أعلى معدلات لبطالة الشباب بين دول هذه المجموعة بلغ 8,9 %، في حين سجلت النيجر أدنى معدل لبطالة الشباب بلغ 0,6 %. ويرجع انخفاض بطالة الشباب في هذه الدول إلى ارتفاع نسبة العاملين في الأنشطة الأولية والثالثة الذي يسود معظمه الاقتصاد غير المنظم.

مما سبق يتضح ارتفاع معدلات بطالة الشباب في أكثر من نصف عدد الدول الإفريقية (54%) عن 10 %، وقد تم تحديد أربعة عوامل أساسية على أنها المعوقات



الرئيسية للطلب على العمالة بشكل عام، وعمالة الشباب بشكل خاص هي:- (منظمة العمل الدولية : 2011: 5)

1- تعتبر الاقتصادات الإفريقية مناطق محاطة تعتمد بشكل مفرط على صادرات السلع الأساسية والصناعات الاستخراجية المركزة على رأس المال وقاعدة صناعية ضعيفة وهيمنة زراعة الكفاف.

2- بسبب تركيزه على العمالة متدنية المهارات، فإن القطاع الخاص عموماً غير قادر على المساهمة في تطوير العمالة والوظائف المستقرة للشباب.

3- يفضى المناخ الاستثمارى السائد في إفريقيا بالكاد إلى توليد وظائف منتجة، خاصة في القطاع غير المنظم حيث معظم الشباب محكوم عليهم بوظائف هشة.

4- أدى ضعف القدرة المؤسسية وانعدام البنى التحتية الكافية- بما يشمل الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في المناطق الريفية - إلى الحول دون استحداث الوظائف للشباب.

وتتضمن عوامل العرض التى تعيق عمالة الشباب نقشى الأمية والسخط الذى ساد أنظمة التعليم فى القرن العشرين وسوق العمل فى القرن الحادى والعشرين. وتشتمل إفريقيا على أعلى نسبة أمية بين الشباب فى العالم والمقدرة بنحو 25%. وبحكم على هؤلاء الأميين الشباب ومعظمهم فى إفريقيا جنوب الصحراء بقلّة العمل والفقر بسبب انعدام العمل. مما يبعث على التناقض أن البلدان الإفريقية تواجه بشكل متزايد ظاهرة العاطلين عن العمل المثقفين الناتجة عن التعليم العالى واسع النطاق. وتخرج الجامعات والكليات الإفريقية قرابة خمسة ملايين شاب متعلم سنوياً فيدخلون أسواق العمل الوطنية التى تقدم إمكانيات تشغيل متدنية. وتظهر هذه الحالة فى دول شمال إفريقيا حيث أخذ توسع التعليم العالى مكانه على حساب الارتباط والفعالية الخارجية وكان لذلك عاقبة تمثلت بأن المعارف والمهارات المنقولة للخريجين كانت أكثر صلة بمتطلبات العمل فى القطاع العام خلال العقود الماضية منها من متطلبات الاقتصاد المعاصر الذى يقوده القطاع الخاص. والتعليم غير الفعال ومتدنى النوعية الذى يكتسبه عدد كبير من الطلاب الأفارقة يحول دون مشاركتهم العادلة فى أسواق العمل المنظمة، وهكذا يحكم

عليهم بالإنتاجية المنخفضة وتدنى الأجور والوظائف الهشة في الاقتصاد غير المنظم. (منظمة العمل الدولية : 2011: 5).

سادساً : توزيع القوى العاملة حسب أنماط النشاط الاقتصادي في الأقاليم والدول الإفريقية.

تعتبر دراسة النشاط الاقتصادي للسكان على قدر كبير من الأهمية، ذلك لأنه يعكس قدرة الإنسان على استثمار خصائص البيئة وإمكاناتها من ناحية، كما يعد أساساً ضرورياً لوضع خطط المستقبل في مشروعات التنمية الاقتصادية أو في مجال الخدمات من ناحية أخرى، فمن خلاله يمكن تحديد حجم قوة العمل وأهميتها وخصائصها المتعددة، وتحديد مظاهر النشاط الاقتصادي وعناصره وأرتباط هذه العناصر بظروف البيئة الجغرافية.

ويتضح من قراءة ملحق (2) الذى يوضح التوزيع النسبى للقوى العاملة فى

الأقاليم والدول الإفريقية حسب أنماط النشاط الاقتصادي ومنهما يتضح الآتى :-

(1) الأنشطة الأولية (الزراعة والغابات وصيد البر والبحر)

تعتبر إفريقيا القارة الأولى في العالم من حيث مساحة الأراضي الزراعية حيث يبلغ حجم الأراضي الصالحة للزراعة فيما يزيد عن 60% من إجمالي الأراضي حول العالم وعلى مستوى القارة تشكل الأراضي الزراعية حوالي 35% من إجمالي مساحة القارة فمن حيث التربة تتمتع القارة بمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وكذلك بمواسم زراعية متنوعة، وبالرغم من المساحات الهائلة من الأراضي الزراعية وجودتها إلا أن إفريقيا لا تحقق سوى 25% من استهلاكها الزراعي وذلك بواقع 7% في مجال الزراعة بشتى أنواعها الانتاجية حيث يتم زراعة 179 مليون هكتار بالمحاصيل الحقلية وحوالي 14 مليون هكتار من المحاصيل الشجرية وذلك لا يشكل سوى القليل من امكانية إفريقيا الزراعية ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها سوء توزيع الأراضي الزراعية وعدم إمكانية الشباب على الحصول بسهولة على مساحات الأراضي الزراعية وكذلك صعوبة الحصول على التمويل اللازم للنشاط الزراعي.



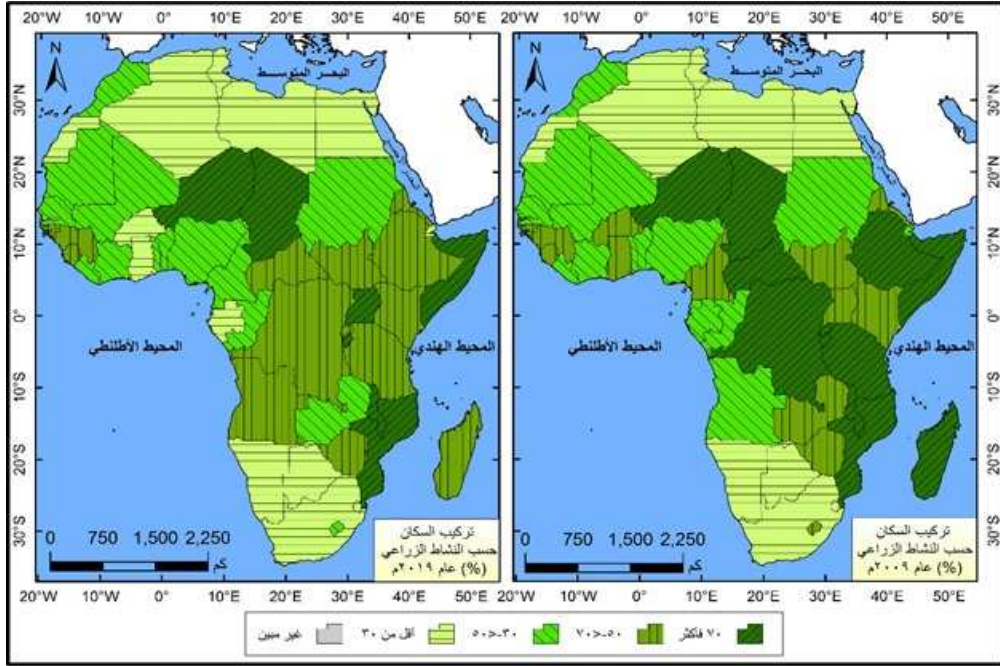
ويأتي إقليم شرق أفريقيا في مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث نسبة العاملين في الزراعة رغم انخفاضها من 65,37% إلى 58,95% من إجمالي حجم القوى العاملة في الإقليم عامي 2009، 2019، في حين أنه يأتي في المركز الثاني بعد إقليم غرب إفريقيا من حيث مساهمة الزراعة في الدخل القومي والذي بلغ 25,2% عام 2018، وجاء إقليم وسط إفريقيا في المركز الثاني من حيث نسبة القوى العاملة الزراعية والتي بلغت من 51,1%، 47,3% من إجمالي حجم القوى العاملة في الإقليم عامي 2009، 2019، ولكنه جاء في المركز الثالث من حيث مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 15,1% عام 2018، في حين جاء إقليم غرب إفريقيا في المركز الثالث في نسبة القوى العاملة الزراعية والتي بلغت ما يقرب من 50%، 41% من إجمالي حجم القوى العاملة في الإقليم عامي 2009، 2019، ولكنه جاء في المركز الأول من حيث مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 30,5% عام 2018. وشغل إقليم شمال إفريقيا المركز الرابع من حيث نسبة القوى العاملة الزراعية (28,25%، 21,84%) والمركز الأخير في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 13,7%. أما إقليم جنوب إفريقيا فقد جاء في المركز الأخير من حيث نسبة القوى العاملة الزراعية (25,3%، 20,7%) والمركز الرابع من حيث مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 16,2%.

وتتباين دول القارة الإفريقية من حيث نسبة القوى العاملة الزراعية ومساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك كما يوضحه جدول (4) وشكل (8 ، 9) حيث يمكن تقسيمها إلى الفئات الآتية:-

الفئة الأولى:- وتضم الدول التي تزيد فيها نسبة القوى العاملة الزراعية عن 70% من إجمالي القوى العاملة في كل دولة وكان عددها اثني عشرة دولة عام 2009، هي النيجر في إقليم غرب إفريقيا، وثمان دول في إقليم شرق إفريقيا (بوروندي، أثيوبيا، مدغشقر، ملاوي، موزمبيق، رواندا، الصومال وتنزانيا)، وثلاثة دول في إقليم وسط إفريقيا (ج. إفريقيا الوسطى، تشاد وج. الكونغو الديمقراطية)، وقد خرج منها أثيوبيا، مدغشقر، رواندا، تنزانيا، ج. إفريقيا الوسطى، ج. الكونغو الديمقراطية عام 2019 ،

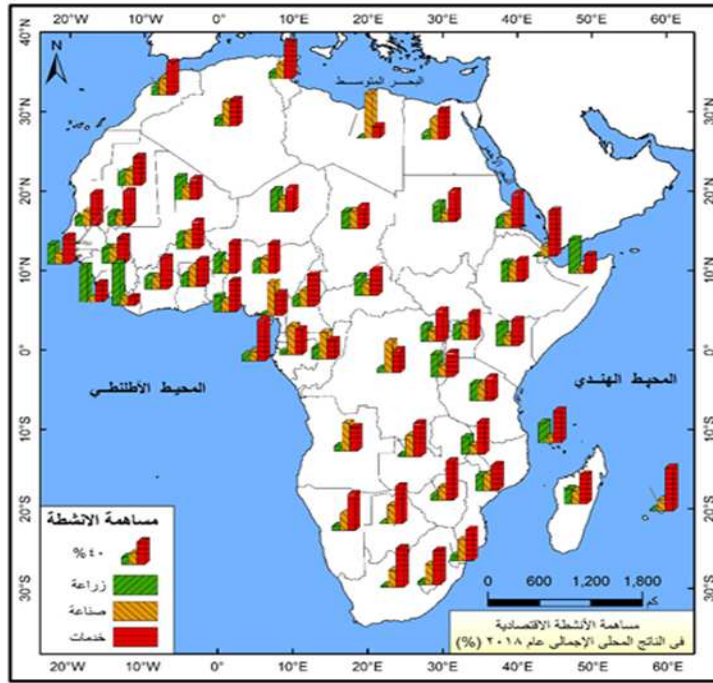
ودخلت أوغندا وبذلك أصبح عددها سبعة دول فقط، وقد سجلت بوروندي أعلى نسبة للقوى العاملة الزراعية بلغت 88,7%، 86,2% خلال نفس الفترة في حين لا تساهم الزراعة سوى بنسبة 38,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وجاءت الصومال في المركز الثاني حيث بلغت نسبة القوى العاملة الزراعية 82%، 80,3% عامي 2009، 2019 وتساهم الزراعة بنسبة 60,2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 وهي تأتي في المركز الثالث بين دول القارة الإفريقية من حيث مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بعد كل من ليبيريا وسيراليون، حيث يعد القطاع الزراعي أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد مع الثروة الحيوانية، وتعد الماشية العمود الفقري للاقتصاد الصومالي، وبجانب المنتجات الزراعية واللحوم الحية والمذبوحة التي تصدرها الصومال تقوم البلاد أيضاً بتصدير الأسماك والفحم والموز والسكر والذرة الرفيعة والذرة الشامية، وتصدر الصومال سنوياً ما يقرب من 180 مليون طن من الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى 480 مليون طن من المنتجات الزراعية (سالي محمد فريد : 2017: 445)، أما باقي الدول فتتخفف فيها مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عن 38,9% عام 2018، ويرجع انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى اعتماد الزراعة على الأمطار وبالتالي تذبذب الإنتاج تبعاً لذبذبة الأمطار بالإضافة إلى فقر التربة مما يؤثر على إنتاجية المحاصيل.





شكل (8)

الفئة الثانية:- وتضم الدول التي تتراوح فيها نسبة القوى العاملة الزراعية بين 50-70% من إجمالي حجم القوى العاملة في كل دولة و كان عددها أربعة عشر دولة عام 2009 هي: ستة دول في إقليم غرب إفريقيا (بوركينا فاسو، غانا، غينيا، غينيا بيساو، مالي وسيراليون)، وستة دول في إقليم شرق إفريقيا (إريتريا، كينيا، ج.السودان، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي)، والكاميرون في إقليم وسط أفريقيا ، وليسوتو في إقليم جنوب إفريقيا، وقد خرج منها بوركينا فاسو، غانا، زامبيا، الكاميرون وليسوتو ودخلتها أثيوبيا، مدغشقر، رواندا، تنزانيا، أنجولا، ج. إفريقيا الوسطى، ج. الكونغو الديمقراطية، وبذلك أصبح عددها ستة عشر دولة عام 2019، وتتباين دول هذه المجموعة من حيث نسبة القوى العاملة الزراعية بين الحد الأعلى في مالي (68,99%)، وج. إفريقيا الوسطى (69,85%) عامي 2009، 2019، والحد الأدنى في ليسوتو (51,41%) وأنجولا (50,73%) خلال نفس الفترة، كما تتباين نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بين دول هذه الفئة بين الحد الأعلى في سيراليون (62,1%) والحد الأدنى في أنجولا (8,8%) عام 2018.



شكل (9)

الفئة الثالثة:- وتضم الدول التي تتراوح فيها نسبة القوى العاملة الزراعية بين 30- > 50% و كان عددها ستة عشر دولة هي: المغرب والسودان في إقليم شمال إفريقيا، وثمانية دول في إقليم غرب إفريقيا (بنين، كوت ديفوار، غمبيا، ليبيريا، موريتانيا، نيجيريا، السنغال وتوجو)، ودولتان في إقليم شرق إفريقيا (جزر القمر وجيبوتي)، وأربعة دول في إقليم وسط إفريقيا (أنجولا، الكونغو، غينيا الإستوائية وجابون) عام 2009، وخرج منها غمبيا، جيبوتي، أنجولا، وجابون ودخلتها زامبيا والكاميرون وليسوتو عام 2019 وبذلك أصبح عددها خمسة عشر دولة، وقد سجلت كوت ديفوار أعلى نسبة للعاملين في الزراعة بين دول هذه المجموعة بنسبة بلغت 48,01% عام 2009 في حين سجلت زامبيا أعلى نسبة للعاملين عام 2019 بنسبة بلغت 49,65%، في حين سجلت غمبيا والسنغال أدنى نسبة بلغت 31,5%، 30,09% عامي 2009، 2019 على الترتيب، كما سجلت ليبيريا أعلى نسبة لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ليس على مستوى دول هذه الفئة بل على مستوى جميع دول القارة بنسبة

بلغت 73,9%، في حين سجلت غينيا الاستوائية أدنى نسبة بلغت (2,2%) عام 2018.

الفئة الرابعة:- وتضم الدول التي تقل فيها نسبة القوى العاملة الزراعية 30% وهي تضم باقى الدول وعددها اثنتى عشرة دولة عام 2009 وأصبح عددها سبعة عشر دولة عام 2019، وقد سجلت مصر وغانا أعلى نسبة للعاملين في الزراعة بلغت 29,69%، 29,73% عامى 2009، 2019 على الترتيب في حين سجلت ج. جنوب إفريقيا أدنى نسبة بلغت 5,05%، 5,28% خلال نفس الفترة، كما سجلت بوركينا فاسو أعلى نسبة لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 25,6% في حين سجلت ليبيا أدنى نسبة بلغت 0,9% عام 2018.

مما سبق يتضح ارتفاع نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي القوى العاملة في إفريقيا في حين نجد انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مما ترك أثره على انخفاض الدخل لهذه الفئة من السكان والتي تمثل الشريحة الأكبر مما جعلها تعاني من نقص تغذية متوسط وحاد وهذا ينعكس أثره على التنمية في إفريقيا. كما أن الكوارث الطبيعية والتحديات المتصلة بالمناخ، مثل إعصاري إيداي وكينيث فى عام 2019، والجفاف تشكل مخاطر تهدد مسار النمو الإفريقي، بعد أن ألحقت أضراراً اقتصادية جسيمة بمعظم البلدان فى شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي تصل إلى نحو ملياري دولار (الأمم المتحدة وآخرون: 2021: 19).

وفي هذا الصدد فإن التحدي الأكبر الذي يواجه أهداف التنمية المستدامة يكمن في تحويل القطاع الزراعي في إفريقيا إلى آلة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر فرغم أن إفريقيا تمتلك الأراضي الخصبة الشاسعة والمواد البشرية الكثيرة مما يمكن ترجمته إلى إنتاج وإيرادات، وأمن غذائي متزايد، إلا أنها تظل الإقليم الذي به أكبر نسبة من السكان الذين يعانون من الجوع، فقد عانى حوالى شخص واحد من أصل خمسة أشخاص (21% من السكان) من الجوع فى إفريقيا فى عام 2020 أى أكثر من ضعف

النسبة المسجلة في أي إقليم آخر. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 3% في سنة واحدة، حيث ارتفع عدد من يعانون من الجوع في إفريقيا من 235,3 مليون نسمة عام 2019 إلى 281,6 مليون نسمة عام 2020 ويتركز مايقرب من 94% في إفريقيا جنوب الصحراء. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وآخرون: 2021: 11-12) وأكبر نسبة من الفقر مقارنة بكل الأقاليم النامية الأخرى. وينبغي أن تركز السياسات الوطنية على زيادة نظم المقاومة الزراعية ومعالجة الضغوط العديدة التي تعاني منها الزراعة فيما يختص بأمراض المحاصيل ومشاكل المياه وملوحة الأراضي الساحلية. وتقديم الخدمات الإرشادية لبناء القدرات والعون الفني.

ويشكل قطاع الزراعة في القارة الإفريقية مصدراً مهماً يمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية، وارتبط سكانها بالزراعة ارتباطاً وثيقاً، وبالرغم من الأهمية البالغة التي يشكلها القطاع الزراعي في مكونات الحياة الاقتصادية والمعيشية للشعوب الإفريقية فإن حجم الانفاق على هذا القطاع يعتبر شحيحاً، ولا يزيد ما تنفقه الدول الإفريقية من ميزانياتها السنوية على الزراعة عن 25% وتقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 35% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها 7% فقط في الزراعة، وبالنظر لاتساع الرقعة الجغرافية لإفريقيا وتنوع الأقاليم المناخية بها وارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعضها وخصوبة تربتها وجودتها فإن البيئة الزراعية في إفريقيا تتلاءم وتتناسب مع زراعة جميع المحاصيل والحبوب والخضروات بكميات وفيرة.

(2) مجموعة الأنشطة الثانوية (الصناعة)

تشمل الأنشطة الثانوية أنشطة متعددة تتفق في أنها تسهم في إنتاج السلع المادية، فهي تضم الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والمناجم والمحاجر والطاقة.

ويتضح من قراءة جدول (2) بالملحق الآتي :-

- تنخفض نسبة العاملين في الأنشطة الثانوية في إفريقيا مقارنة بالعالم حيث بلغت 11,88%، 22,23 % عام 2009 ونحو 12,7%، 22,69% عام 2019،



وتعانى القارة الإفريقية العديد من نقاط الضعف فى توجهها نحو تنمية القطاع الصناعى تتمثل فى ضعف البنية التحتية مثل الطاقة والنقل والاتصالات، افتقار الدول الإفريقية للمهارات الإنتاجية العالية اللازمة لقطاع التصنيع، محدودية القدرات التكنولوجية فى مجال الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة وصعوبة الحصول على التمويل الوطنى الكافى (غادة أنيس البياع : 2020: 31-32) فى حين ترتفع نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى لإفريقيا والتي بلغت 31,2% عام 2018، ويأتى إقليم شمال إفريقيا فى مقدمة الأقاليم الإفريقية من حيث ارتفاع نسبة العاملين فى الأنشطة الثانوية والتي ارتفعت من 24,6% عام 2009 إلى نحو 25,6% عام 2019، وأن كان يأتى فى المركز الثانى من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى والذى بلغ 37,7% بعد إقليم وسط إفريقيا. يليه إقليم جنوب إفريقيا رغم انخفاض نسبة العاملين فى الأنشطة الثانوية من 19,49% إلى 18,6% خلال نفس الفترة، وأن كان يأتى فى المركز الثالث من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى بعد إقليمى وسط إفريقيا وشمالها وبنسبة بلغت 32,6% من الناتج المحلى للإقليم عام 2018.

- جاء إقليم غرب إفريقيا فى المركز الثالث من حيث نسبة العاملين فى الأنشطة الثانوية والتي ارتفعت من 12,63% إلى 13,86% خلال نفس الفترة، وأن كان يأتى فى المركز الرابع والأخير من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى متساوياً مع إقليم شرق إفريقيا وبنسبة بلغت 21,7% لكل منهما، فى حين جاء إقليمى وسط إفريقيا وشرقها فى المركزين الرابع والخامس من حيث نسبة القوى العاملة وأن جاء إقليم وسط إفريقيا فى المركز الأول من حيث مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى عام 2018 كما سبق الذكر.

وتتباين دول القارة الإفريقية من حيث نسبة العاملين فى الأنشطة الثانوية كما يوضحه جدول (2) بالملحق وشكل (10) حيث يمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:-

الفئة الأولى:- وتضم الدول التى تبلغ فيها نسبة العاملين فى الأنشطة الثانوية 20% فأكثر، وكان عددها اثنتى عشرة دولة عام 2009 يتركز معظمها فى إقليم شمال إفريقيا (تونس، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب والصحراء الغربية) وجنوبها (ج. جنوب

إفريقيا وإسواتيني)، بالإضافة إلى غينيا الإستوائية والكنغو في إقليم وسط إفريقيا، وموريشيوس في إقليم شرق إفريقيا، وكيب فرد في إقليم غرب إفريقيا، وقد خرج منها غينيا الاستوائية عام 2019 ودخلتها بوركينا فاسو وغانا. وقد سجلت تونس أعلى نسبة للعاملين في الأنشطة الثانوية في إفريقيا عامي 2009، 2019 وبنسبة تقترب من ثلث القوى العاملة التونسية، ولكنها لاتساهم سوى مايزيد قليلاً عن ربع الناتج المحلي الإجمالي، وتضم الصناعة التونسية عدة قطاعات هي: الصناعات المعملية وغير المعملية، والمناجم والتعقيب عن النفط، والاشغال العامة. وبلغت جملة المؤسسات الصناعية التي تشغل (10 عاملاً فأكثر) مايقرب من 5,5 ألف مؤسسة عام 2017 (منى على عبد الرحمن : 2020 : 90).

جاءت الجزائر في المركز الثاني في إفريقيا من حيث نسبة العاملين في مجموعة الأنشطة الثانوية والتي ارتفعت من نحو 29,6% عام 2009 إلى مايزيد قليلاً عن 30% عام 2019، وأن كانت ترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 41,9% عام 2018، ومعظمها يأتي من تصدير البترول حيث لاتساهم الصناعة سوى بنسبة محدودة تبلغ 4,6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام (80 : 2020 : Economic Commission for Africa, et- al). وقد جاءت ليبيا في المركز الثالث من حيث نسبة العاملين في مجموعة الأنشطة الثانوية وأن انخفضت من نحو 29,63% عام 2009 إلى مايقرب من 24,5% عام 2019، وأن كانت ترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى مايزيد عن ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، حيث تعتمد ليبيا مثلها مثل باقي الدول النامية على تصدير المواد الخام وخاصة النفط (سليمان يحيى أبو القاسم: 2020 : 288)

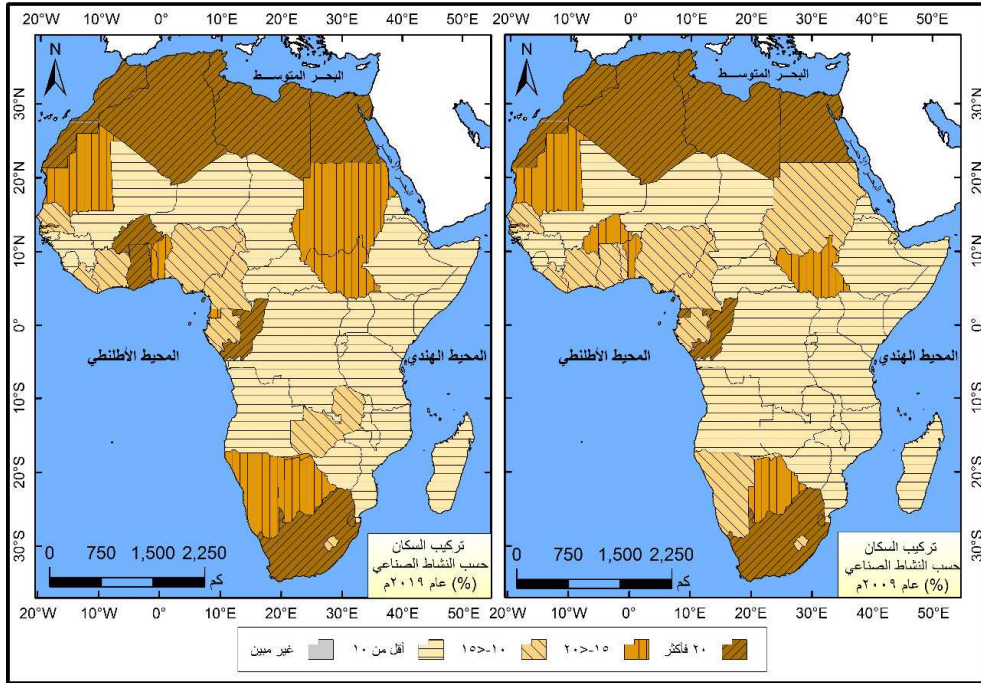
- جاءت مصر في المركز الرابع بين دول القارة الإفريقية من حيث نسبة العاملين في مجموعة الأنشطة الثانوية والتي ارتفعت من 23,76% عام 2009 إلى 27,64% عام 2019 وتساهم الصناعة بأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، وتتوفر بمصر المقومات الأساسية للصناعة الحديثة (المادة الخام، الوقود، قوة العمل، رأس المال، السوق)، وتحتل الصناعات الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية الصدارة



المطلقة في الصناعة المصرية، بينما تتراجع الصناعات المعدنية وإن كانت قد تقدمت في الفترة الأخيرة، وقد حدث تطور بعض الشئ في الصناعات الوسيطة (ماجدة إبراهيم عامر: العمل وهيكل النشاط الاقتصادي في دول حوض النيل 2017: 50).

- تأتي موريشيوس في الترتيب الخامس من حيث نسبة العاملين في الأنشطة الثانوية رغم انخفاضها من 29,7% عام 2009 إلى 23,65% عام 2019، وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مايقرب من 20% معظمها من القطاع الصناعي، من أهم الصناعات: الصناعات الغذائية، خاصة السكر؛ والمنسوجات، والملابس، والتعدين، والكيماويات، والمنتجات المعدنية، ومعدات النقل، والآلات غير الكهربائية (<https://www.qiraatafrican.com/country/info/384?c=137>)، كما يعتمد الناتج المحلي الإجمالي في إيسواتيني على الصناعات التحويلية والتي تساهم بنسبة تقترب من 90% من الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الثانوية من أهم الصناعات: التعدين (الفحم والاسبستوس)، ولباب الخشب، والسكر، ومراكز المشروبات غير المُسكرّة، والمنسوجات، والأقمشة.

(<https://www.qiraatafrican.com/country/info/429?c=203>)، كما يعتمد اقتصاد ج. جنوب إفريقيا على قطاعا التعدين والتصنيع اللذان يساهمان بأكبر نصيب من صادرات البلاد، والبلاطين هو أكثر السلع المُصدرة فيها. كما يشهد قطاع الصناعات التحويلية المغربي فترة نمو مسترشدة بخطة التسريع الصناعي 2014-2020، ويشهد القطاع ككل نمواً حيث ينتقل نحو أنشطة التصنيع الماهرة ذات القيمة المضافة العالية في صناعة السيارات والطيران، فقد مكنت الخطة من تسريع وتيرة الإنتاج، وتشجيع بروز شركات متخصصة في تصنيع وتركيب وتجهيز السيارات، كما أنعشت الشركات المتوسطة والصغرى المرتبطة بالقطاع، وهو ما أتاح وجود عدد أكبر من الصناعات الصغيرة المرتبطة بصناعة السيارات، مما ساعد على زيادة المكون المحلي في صادرات المغرب من السيارات لتتجاوز ال 50%، وتستهدف الوصول بتلك النسبة إلى 65% بحلول عام 2023 (غادة أنيس البياع : 2020: 27).



شكل (10)

- **الفئة الثانية:-** وتضم الدول التي تتراوح فيها نسبة القوى العاملة في الأنشطة الثانوية بين 15-20% من إجمالي حجم القوى العاملة في كل دولة، وكان عددها ثمان دول عام 2009 هي: بنين، بوركينا فاسو، غمبيا، موريتانيا، جزر القمر، ج. جنوب السودان، ساوتومي وبرنسيب وبتسوانا، وقد خرج منها بوركينا فاسو التي انضمت إلى الفئة الأولى عام 2019 بسبب ارتفاع نسبة العاملين في الأنشطة الثانوية من 18,54% عام 2009 إلى أكثر من ربع القوى العاملة عام 2019، ودخلتها السودان، توجو، ناميبيا وغينيا الأستوائية التي انخفض بها نسبة العاملين في الأنشطة الثانوية عام 2019 لصالح مجموعة الأنشطة الأولية والثلاثية، وقد سجلت بوركينا فاسو أعلى نسبة للعاملين في الأنشطة الثانوية بهذه الفئة عام 2009 بنسبة بلغت 18,5%، في حين سجلت غينيا الأستوائية وتوجو أعلى نسبة للعاملين بين دول هذه الفئة عام 2019 وبنسبة بلغت 19,35%، 19,25% على الترتيب، أما أدنى نسبة للعاملين بين دول هذه الفئة فقد سجلتها غمبيا عامي 2009، 2019. كما تباينت مساهمة

الأنشطة الثانوية في الناتج المحلي الإجمالي بين الحد الأقصى في غينيا الأستوائية (58%)، والحد الأدنى في جزر القمر (9,3%) عام 2018.

- **الفئة الثالثة:-** وتضم الدول التي تتراوح فيها نسبة القوى العاملة في الأنشطة الثانوية بين 10- >15% من إجمالي حجم القوى العاملة في كل دولة، وكان عددها اثني عشرة دولة عام 2009 هي: السودان، كوت ديفوار، غانا، ليبيريا، نيجيريا، السنغال، توجو، جيبوتي، الكامبيون، جابون، ليسوتو وناميبيا عام 2009، وقد خرج منها السودان، غانا، توجو وناميبيا عام 2019، ودخلتها زامبيا، وأصبح عددها تسعة دول عام 2019، وقد تباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأعلى في ناميبيا والكامبيون (14,19%، 14,41%)، والحد الأدنى في جابون وليبيريا (10,13%، 10,14%) خلال نفس الفترة، كما تباينت مساهمة الأنشطة الثانوية في الناتج المحلي الإجمالي بين الحد الأقصى في جابون (50%) والحد الأدنى في ليبيريا (12,3%) عام 2018.

- **الفئة الرابعة:-** وتضم الدول التي تقل فيها نسبة القوى العاملة في الأنشطة الثانوية عن 10% من إجمالي حجم القوى العاملة في كل دولة، وهي تضم باقى الدول، ويقع معظمها في شرق إفريقيا وغربها ووسطها وترتفع في معظم هذه الدول نسبة العاملين في الزراعة إلى أكثر من ثلثي القوى العاملة.

مما سبق يتضح انخفاض نسبة العمالة في الأنشطة الثانوية في القارة الإفريقية رغم أنها تمتلك المقومات التي تؤهلها لإطلاق ثورة صناعية حقيقية. تتضمن هذه المقومات المواد الخام، خاصة المتعلقة بالزراعة والتعدين، والعمالة الكثيفة، والسوق الاستهلاكية الواسعة، والقدرات العالية لتوليد الطاقة بالطرق المختلفة، خاصة الطاقة المتجددة المعتمدة على الرياح والشمس، وهناك العديد من العقبات التي تواجه تنمية قطاع الصناعات التحويلية في إفريقيا أهمها: ارتفاع معدلات الفقر، انخفاض معدلات الاستثمار في القطاع الصناعي، نقص العمالة الماهرة وفيض العمالة غير الماهرة المنخفضة التعليم والإنتاجية، تدهور مستوى البنية التحتية، سيطرة المواد الخام الأولية على الهيكل التصديري، تعقد الإجراءات الإدارية وكثرة الإجراءات المطلوبة.

(3) مجموعة الأنشطة الثلاثية (الخدمات)

تضم الأنشطة الثلاثية الخدمات المتصلة بالكهرباء والغاز والمياه والصحة والتعليم والتجارة والنقل والصرافة والتأمين والاتصال وغيرها، وهي تمثل مجال الاهتمام الأول لقوة العمل في إفريقيا. وقطاع الخدمات هام ليس بذاته فقط، بل أيضاً لأن الخدمات تستخدم كمدخلات وسيطة في قطاعات أخرى وتيسر المعاملات عبر المكان والزمن. فمثلاً تؤدي خدمات الأعمال دوراً كبيراً في إنتاج معظم السلع والخدمات الأخرى. وتؤدي خدمات كالتصميم والإعلان والنقل وتجارة التجزئة أدواراً شبيهة لاغنى عنها. ويساهم بعض الخدمات، لا سيما التعليم والبحث والتطوير والخدمات الصحية، مباشرة في تراكم رأس المال البشري والمادي، وبالتالي في عامل الإنتاجية بصورة عامة. ومن هذه النواحي، يشكل توفر خدمات كفاءة الجودة عنصراً هاماً محدداً للنتائج والإنتاجية، وتؤدي قطاعات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية دوراً بالغ الأهمية في تبادل السلع والخدمات. ويتوافق التقدم التكنولوجي الأخير في هذه الخدمات مع تفكك عمليات الإنتاج على نطاق أوسع ومع أدوار أكبر للخدمات الوسيطة، ما يشدد على الرابط بين قطاع الخدمات والاندماج في شبكات الإنتاج الدولية. كذلك تستخدم شركات التصنيع الخدمات بتزايد بل وتتجه وتبيعها وتصدرها. وتعرف هذه الظاهرة بـ "إضفاء الطابع الخدماتي" على الصناعة التحويلية.

ويمكن أن يساهم قطاع الخدمات في تكامل سلاسل القيمة العالمية ويتعزز من خلال هذا التكامل. وفي حين تعتمد الخدمات أكثر فأكثر على المصنوعات، أي يتزايد استخدام الصناعة التحويلية للخدمات الوسيطة مع ما يرافق ذلك من اتساع العمالة المتعلقة بالخدمات في الصناعة التحويلية. ولا توهن القيود التي تفرض على الحصول على السلع الوسيطة، بما في ذلك الواردات، قطاع الصناعة التحويلية الذي يستخدم هذه السلع فحسب بل أيضاً قطاع الخدمات الذي يستخدم هو أيضاً هذه المدخلات ويساهم في تقديم خدمات إلى الصناعة التحويلية. والواقع أن للمنتجين في قطاع الصناعة التحويلية كما في قطاع الخدمات مصلحة في وجود أسواق مفتوحة وأكثر



تنافسية للسلع والخدمات أيضا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) : 2018: 35-36).

- تتخفيض نسبة العاملين في الأنشطة الثلاثية في إفريقيا (33,56%، 38,31%) مقارنة بالعالم حيث بلغت 44,1%، 50,57% خلال الفترة 2009 - 2019، في حين ترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 52,5% عام 2018.

جاء إقليم جنوب إفريقيا في مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث ارتفاع نسبة العاملين في الأنشطة الثلاثية والتي ارتفعت من نحو 55,3% عام 2009 إلى نحو 60,7% عام 2019، كما جاء في المركز الأول بين أقاليم القارة الإفريقية من حيث مساهمة الأنشطة الثلاثية في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 62,3% عام 2018. وجاء إقليم شمال إفريقيا في الترتيب الثاني حيث ارتفعت نسبة العاملين من نحو 47,2% إلى نحو 52,6%، ولكنه جاء في المركز الثالث من حيث مساهمة الأنشطة الثلاثية في الناتج المحلي الإجمالي بعد إقليمي جنوب إفريقيا وشرقها، في حين جاء إقليم غرب إفريقيا في الترتيب الثالث من حيث نسبة العمالة في الأنشطة الثلاثية والترتيب الرابع من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وقد جاء إقليمي وسط إفريقيا وشرقها في الترتيب الرابع والخامس من حيث نسبة العمالة والترتيب الخامس والثالث من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن قراءة جدول (2) بالملحق وشكل (11) يمكن تقسيم الدول الإفريقية إلى الفئات التالية:-

الفئة الأولى:- وتضم الدول التي تبلغ فيها نسبة العاملين في الأنشطة الثلاثية 50% فأكثر، وكانت تضم اثني عشرة دولة عام 2009 هي: الجزائر، الصحراء الغربية، كيب فرد، غمبيا، جيبوتي، موريشيوس، جابون، ساوتومي وبرنسيب، بتسوانا، ناميبيا، ج. جنوب إفريقيا وإسواتيني، وقد انضم إليها مصر، ليبيا، تونس، موريتانيا، نيجيريا، السنغال عام 2019 وبذلك أصبح عددها ثمانية عشرة دولة، وقد تباينت دول هذه الفئة بين الحد الأعلى في ج. جنوب إفريقيا (69,7%، 72,4%) عامي 2009،

2019، والحد الأدنى في الصحراء الغربية وموريتانيا (50,67%، 51,5%) عامي 2009، 2019، كما تباينت دول هذه الفئة من حيث مساهمة الأنشطة الثلاثية في الناتج المحلي الإجمالي بين الحد الأعلى في جيبوتي (80,6%) والحد الأدنى في ليبيا (20,7%) عام 2018. ويشكل قطاع الخدمات في ج. جنوب أفريقيا المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. والقطاعات الأكبر هي الخدمات المجتمعية / الاجتماعية، خدمات التوزيع ، خدمات الأعمال، الخدمات المالية وخدمات النقل. وهيمنة الخدمات أكثر وضوحا في القطاع غير الرسمي حيث التجارة الصغيرة والعمل المنزلي وتعد قيادة سيارات الأجرة الصغيرة من أكثر مصادر الدخل شيوعاً. فالعديد من هذه الخدمات تقدم المصدر الرئيسي للقدرة التنافسية أو نمو الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد. على سبيل المثال، تكنولوجيا المعلومات هي مصدر حاسم للقدرة التنافسية والإنتاجية في التمويل والتصنيع (<http://www.tips.org.za/files/206.pdf>).

كما يرجع التوسع في نسبة العمالة في الأنشطة الثلاثية في ج. جنوب إفريقيا إلى تضاعف الأهمية التاريخية للقطاعات الأولية (أي الزراعة والتعدين)، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج والأداء الوظيفي للتصنيع، الذي يقترب من تراجع التصنيع ، على المستوى المحلي. وكانت نتيجة الاتجاهين الأخيرين هي النمو السريع في قدرة اقتصاد الخدمات على توليد الوظائف. يمكن فهم نمو توظيف هذه الخدمات بدوره في سياق العديد من الاتجاهات الأساسية: أولاً، زادت الشركات الرسمية في السعي وراء تجنب التنظيم، من استخدام خدمات التوظيف المؤقت - وبالتالي زادت نسبة العمال المصنفين على أنهم موظفون في "خدمة الأعمال". ثانياً، أدى نموذج النمو الاقتصادي القائم على الاستهلاك إلى ارتفاع سريع في نمو التوظيف في تجارة التجزئة. ثالثاً، ضعف القدرة على توليد فرص العمل للقطاع الرسمي ككل شهد ارتفاعاً سريعاً في عدد الأفراد العاملين في مختلف قطاعات الخدمات غير الرسمية. أخيراً، في تشكيل ما يقرب من ربع جميع الوظائف الجديدة المتولدة في ج. جنوب إفريقيا منذ عام 2000 ، أصبح القطاع العام هو المحرك الرئيسي لضمان فرص العمل في الاقتصاد، وتشكل



الكثير من وظائف الخدمات من الدرجة الأولى في البلاد من خلال ممارسات التوظيف الحكومية الوطنية والإقليمية (BHORAT,H., et-al : 2018 : 13).

جاءت موريشيوس في المركز الثاني بين دول القارة الإفريقية من حيث نسبة العاملين في الأنشطة الثلاثية والتي ارتفعت من 61,28% عام 2009 إلى 70,38% عام 2019، كما أنها تأتي في المركز الثاني بعد جيبوتي من حيث مساهمة الأنشطة الثالثة في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 76,9%، حيث شهد القطاع الثالث نمواً في معدل العمالة، ولاسيما الفنادق والمطاعم، وتجارة الجملة وتجارة التجزئة، والإدارة العامة، والتعليم. وجاءت التغييرات الهيكلية في هذه الاتجاهات للعمل على حساب القوى العاملة الزراعية والصناعية التي تفتقر عموماً إلى المهارات المطلوبة في قطاعات النمو (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية : 2005 : 3).

جاءت كيب فرد في الترتيب الثالث من حيث نسبة العاملين في الأنشطة الثالثة والتي ارتفعت من نحو 60% عام 2009 إلى نحو 67,6% عام 2019، وأن كانت جاءت في الترتيب الرابع من حيث مساهمة الأنشطة الثالثة في الناتج المحلي الإجمالي بين دول القارة الإفريقية والذي بلغ 71,2% عام 2018، حيث يعتمد اقتصادها على الخدمات خاصة التجارة والنقل والسياحة والخدمات العامة، بسبب افتقارها إلى الموارد الطبيعية، ونقص المياه، والتربة الصالحة للزراعة.

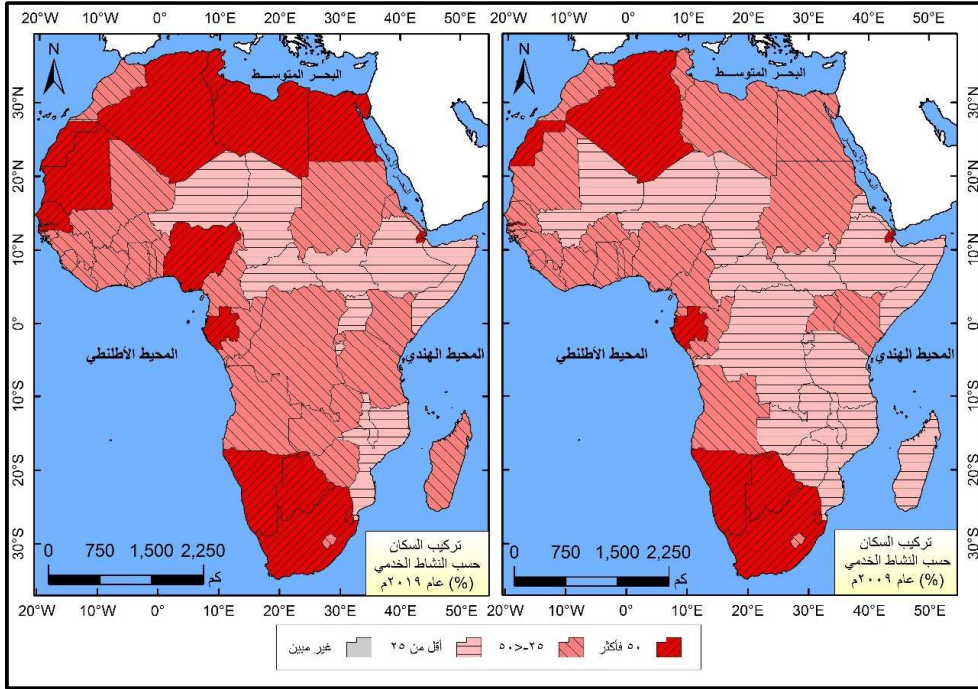
جاءت إسواتيني في المركز الرابع من حيث نسبة العاملين في الأنشطة الثالثة والتي ارتفعت من نحو 57,5% عام 2009 إلى نحو 64,5% عام 2019، وأن كانت جاءت في الترتيب التاسع عشر من حيث مساهمة الأنشطة الثالثة في الناتج المحلي الإجمالي بين دول القارة الإفريقية والذي بلغ 54,5% عام 2018، ويعمل معظمهم في قطاع الخدمات والأنشطة المالية والتأمينية والتعليم والإقامة وخدمة الطعام والصحة والعمل الاجتماعي (The Kingdom of Eswatini : 2019: 33).

كما ترتفع نسبة العاملين في الأنشطة الثلاثية عن 60% في كل من بتسوانا وجيبوتي وناميبيا والجزائر، في حين حققت باقي دول هذه الفئة نسبة العاملين في

الأنشطة الثلاثة تتراوح بين 50%- 60%، وقد سجلت جيبوتي أعلى نسبة مساهمة للأنشطة الثلاثة على مستوى القارة الإفريقية -كما سبق القول- بلغت 80,6%.

الفئة الثانية:- وتضم الدول التي تتراوح فيها نسبة القوى العاملة فى الأنشطة الثانوية بين 25- >50% من إجمالي حجم القوى العاملة في كل دولة، وكان عددها خمسة وعشرون دولة عام 2009 هى: معظم دول إقليم شمال إفريقيا باستثناء الجزائر والصحراء الغربية، وأثنى عشرة دولة فى إقليم غرب إفريقيا (بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوجو)، وثلاثة دول فى إقليم شرق إفريقيا (جزر القمر، كينيا وأوغندا)، وأربعة دول فى إقليم وسط إفريقيا (أنجولا، الكاميرون، الكونغو وغينيا الاستوائية)، وليسوتو فى إقليم جنوب إفريقيا، وقد خرج منها مصر، ليبيا، تونس، موريتانيا، نيجيريا والسنغال وأوغندا عام 2019، ودخلتها مالى، أريتريا، مدغشقر، رواندا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى وج. الكونغو الديمقراطية، وبذلك أصبح عددها 26 دولة عام 2019، وقد تباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأقصى فى ليبيا (49,3%) عام 2009، وغانا (49,2%) عام 2019، والحد الأدنى فى أوغندا (25,1%) عام 2009، وج. الكونغو الديمقراطية (25,9%) عام 2019. كما سجلت زيمبابوى أعلى نسبة لمساهمة الأنشطة الثلاثة بين دول هذه الفئة بلغت 67,9%، فى حين سجلت ليبيريا أدنى نسبة لمساهمة الأنشطة الثلاثة بين دول هذه الفئة بلغت 13,9% عام 2018.





شكل (11)

الفئة الثالثة:- وتضم الدول التي تقل فيها نسبة القوى العاملة في الأنشطة الثلاثية عن 25% من إجمالي حجم القوى العاملة في كل دولة، وكان عددها سبعة عشر دولة عام 2009 هي: دولتان في إقليم غرب إفريقيا (مالي والنيجر)، وأثنى عشرة دولة في إقليم شرق إفريقيا (بوروندي، أريتريا، أثيوبيا، مدغشقر، ملاوي، موزمبيق، رواندا، جنوب السودان، الصومال، تنزانيا، زامبيا وزيمبابوي)، وج. إفريقيا الوسطى وتشاد وج. الكونغو الديمقراطية في إقليم وسط إفريقيا، وقد خرج منها مالي، أريتريا، مدغشقر، رواندا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي وج. الكونغو الديمقراطية عام 2019، حيث ارتفعت في هذه الدول نسبة العاملين في الأنشطة الثلاثية مقابل انخفاض نسبة العاملين في الأنشطة الأولية، وبذلك أصبح عددها تسعة دول فقط عام 2019، حيث ترتفع فيها نسبة العاملين في الأنشطة الأولية حيث يعتمد اقتصادها على الزراعة كحرفة أساسية للقوى العاملة فيها. وقد تباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأقصى في أريتريا (24,39%) عام 2009، وأثيوبيا (24,06%) عام 2019، والحد الأدنى في بوروندي (8,4%)، عامي 2009 و 2019. كما سجلت ملاوي أعلى نسبة لمساهمة الأنشطة

الثلاثية بين دول هذه الفئة بلغت 55,6%، فى حين سجلت الصومال أدنى نسبة لمساهمة الأنشطة الثلاثية بين دول هذه الفئة بلغت 32,5% عام 2018.

• الخلاصة

- نستطيع من خلال العرض السابق للقوى العاملة الإفريقية أن نخلص إلى الآتي:-
- ارتفاع حجم القوى العاملة الإفريقية من 302 مليون نسمة ونسبة 10,87% من إجمالي قوة العمل فى العالم عام 2000 إلى نحو 509,6 مليون نسمة ونسبة 14,52% عام 2021.
- يزيد حجم القوى العاملة لإفريقيا جنوب الصحراء عن أربعة أخماس (83%) القوى العاملة الإفريقية عام 2000 كما ارتفعت نسبتهم إلى مايزيد عن 85% عامى 2020، 2021.
- ارتفاع معدلات النمو السنوى للقوى العاملة الإفريقية مقارنة بالمتوسط العالمى، كما أنها ترتفع فى إفريقيا جنوب الصحراء عنها فى إقليم شمال إفريقيا والمتوسط العالمى.
- اتجاه معدلات النمو السنوى للقوى العاملة إلى الانخفاض خلال الفترات 2000-2020 متأثرة بالظروف السياسية والاقتصادية والصحية التى مرت بها القارة والعالم ممثلة فى الأزمة المالية العالمية وثورات الربيع العربى وانتشار فيروس كورونا مما ترك أثره على اقتصاد القارة الإفريقية بصفة خاصة والاقتصاد العالمى بصفة عامة.
- جاء إقليم شرق إفريقيا فى مقدمة الأقاليم الإفريقية من حيث حجم القوة العاملة والتى ارتفعت من نحو 150,4 مليون ونسبة 37,5% من إجمالي القوة العاملة الإفريقية عام 2011 إلى نحو 193,9 مليون ونسبة تقترب من خمسى القوة العاملة الإفريقية عام 2020 .
- سجلت ج. جنوب إفريقيا أعلى معدل تناقص للقوى العاملة على مستوى دول القارة الإفريقية جميعاً بمعدل نمو سنوى بلغ -7,03% عام 2019-2020.



- يأتي إقليم شمال إفريقيا في مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث حجم الفجوة النوعية والتي أرتفعت من 3,17 ذكر لكل أنثى عام 2011 إلى 3,24 ذكر/ أنثى عام 2019، ويرجع ذلك إلى إن ديناميكيات سوق العمل في المنطقة على مدى العقود الماضية لم تشجع على مشاركة المرأة في قوة العمل.
- ترتفع مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور في رواندا، بروندي، غينيا، موزمبيق وزيمبابوي خلال فترة الدراسة (2011- 2019)، وانضمت إليها أنجولا عام 2019، حيث تعمل غالبتهن في النشاط الزراعي.
- شهدت معظم الأقاليم الإفريقية انخفاض معدل النشاط الاقتصادي المنفتح عام 2019 مقارنةً بما كان عليه عام 2011 باستثناء إقليمي جنوب إفريقيا ووسطها اللذان شهدا ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي المنفتح بهما خلال نفس الفترة.
- أن نسبة مشاركة الذكور من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر في القوى العاملة في إفريقيا تفوق بشكل كبير مشاركة الإناث من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر.
- ارتفاع معدلات البطالة للسكان 15+ في إفريقيا (6,7%، 6,8%) مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ 5,8%، 5,4% خلال الفترة (2011- 2019).
- تعاني القارة الإفريقية دوماً من انعدام التناسب بين النمو السكاني من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى الأمر الذي ينتج عنه تفشي ظاهرة البطالة على مستوى كل دول القارة. كما عطلت أزمة COVID-19 الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وتسببت في أسوأ ركود منذ الكساد الكبير.
- جاء إقليم جنوب إفريقيا في مقدمة أقاليم القارة الإفريقية في معدل البطالة وبطالة الشباب والتي بلغت نحو 22,3%، 42,3% لكل منها على الترتيب عام 2019، ويرجع ذلك إلى أن إقليم جنوب إفريقيا من أكثر الأقاليم التي تأثرت بأزمة COVID-19 مع انكماش اقتصادي بنسبة 7% في عام 2020.
- ارتفاع معدلات البطالة في إفريقيا ويرجع ذلك إلى : ثورات الربيع العربي، وجائحة كورونا، التي خلفت بالفعل تأثيراً كبيراً للغاية في عدد من المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة مما قوض سنوات من الجهود الإنمائية.

➤ جاء إقليم شرق أفريقيا في مقدمة أقاليم القارة الأفريقية من حيث نسبة العاملين في الزراعة رغم انخفاضها من 65,37% إلى 58,95% من إجمالي حجم القوى العاملة في الإقليم عامي 2009، 2019، في حين أنه يأتي في المركز الثاني بعد إقليم غرب أفريقيا من حيث مساهمة الزراعة في الدخل القومي والذي بلغ 25,2% عام 2018.

➤ انخفاض نسبة العاملين في الأنشطة الثانوية في إفريقيا مقارنة بالعالم حيث بلغت 11,88%، 22,23% عام 2009 ونحو 12,7%، 22,69% عام 2019، وتعانى القارة الإفريقية العديد من نقاط الضعف في توجهها نحو تنمية القطاع الصناعى تتمثل في ضعف البنية التحتية مثل الطاقة والنقل والاتصالات، افتقار الدول الإفريقية للمهارات الإنتاجية العالية اللازمة لقطاع التصنيع، محدودية القدرات التكنولوجية في مجال الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة وصعوبة الحصول على التمويل الوطنى الكافى.

➤ انخفاض نسبة العاملين في الأنشطة الثلاثية في إفريقيا (33,56%، 38,31%) مقارنة بالعالم حيث بلغت 44,1%، 50,57% خلال الفترة 2009 - 2019، في حين ترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالى والتي بلغت 52,5% عام 2018.

➤ جاء إقليم جنوب إفريقيا في مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث ارتفاع نسبة العاملين في الأنشطة الثلاثية والتي ارتفعت من نحو 55,3% عام 2009 إلى نحو 60,7% عام 2019، كما جاء في المركز الأول بين أقاليم القارة الإفريقية من حيث مساهمة الأنشطة الثلاثية في الناتج المحلى الإجمالى والذي بلغ 62,3% عام 2018.

ومن هنا ينبغي على حكومات الدول الإفريقية أن تسعى إلى تحقيق الآتي:-

(1) تعزيز الإنفاق على البنية الأساسية العامة والتي من شأنها أن تزيد الاستثمار الثابت المحلى ثلاثة أضعاف.

- (2) ضرورة الاهتمام بالقوى العاملة، ورفع مستواها العلمي والفني، ومهارتها، وقدرتها على الإنتاج والابتكار.
- (3) تطوير أسواق العمل الإفريقية للشباب عبر إدماج عمالة الشباب في أطر التنمية الوطنية وسياسة العمالة.
- (4) الاهتمام بالجانب الصحي للقوة العاملة ورفع المستوي الصحي والثقافي والقضاء على الأمية.
- (5) الاهتمام بزيادة عدد المراكز البحثية ووضع أسس لإكساب العمالة المهارة التكنولوجية والخبرات الفنية.
- (6) سد الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في أسواق العمل.
- (7) محاولة إقحام الفئات غير المتواجدة فعليا ضمن قوة العمل وذلك عن طريق إلحاقهم بمراكز التدريب لرفع كفاءتهم.
- (8) الاهتمام بالمشروعات الصناعية المتوسطة والتي يمكن أن تستوعب أعداد متزايدة من العمالة والتوسع في المشروعات القائمة.
- (9) تعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم وقطاع الزراعة.
- (10) الاهتمام بالصناعات التي تحتاج إلى تكثيف العمالة أكثر من رأس المال وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة كما هو الحال في الصين وفي كوريا إلى غيرها من دول جنوب شرق آسيا.
- (11) إعادة تنظيم القوى العاملة في الأنشطة الإنتاجية والخدمية بحيث تنخفض الأهمية النسبية للعاملين في قطاع الخدمات، وزيادة الأهمية النسبية للعاملين في القطاع الصناعي.
- (12) تسهيل التكامل الإقليمي لأسواق العمل من أجل تحسين حركة العمال داخل إفريقيا.

ملحق (1) حجم القوة العاملة 15 عاماً+ ومعدلات نموها السنوى خلال الفترة 2011-2020

معدل النمو السنوى لجملة القوة العاملة		حجم القوة العاملة بالآلف							الدولة
		2020	2019			2011			
2020/2019	2019/2011	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	
3,89-	1,48	12231	2528	10188	12716	2014	9281	11295	الجزائر
2,38-	0,85	29079	6125	23653	29778	6254	21569	27823	مصر
1,41-	1,36	2389	826	1597	2423	740	1434	2174	ليبيا
4,76-	0,38	11523	2934	9150	12085	3091	8632	11722	المغرب
0,37-	2,78	12387	3802	8631	12433	2883	7070	9953	السودان
0,17-	0,76	4108	1126	2989	4115	1024	2849	3872	تونس
0,87-	2,57	229	54	177	231	41	147	188	الصحراء الغربية
2,52-	1,19	71946	17396	56385	73781	16090	50982	67072	شمال أفريقيا
2,03	3,08	4925	2376	2451	4826	1851	1920	3772	بنين
1,74	2,71	7603	3342	4130	7472	2641	3375	6015	بوركينافاسو
4,29-	2,11	228	105	133	238	82	119	201	كيب فرد
1,25	1,82	8149	3301	4747	8048	2621	4338	6959	كوت ديفوار
0,39-	3,31	775	343	435	778	259	338	597	غمبيا
0,10	2,27	12933	6028	6892	12920	5092	5695	10778	غانا
0,49	2,82	4456	2414	2020	4434	1918	1620	3539	غينيا
1,00-	2,84	793	382	419	801	306	332	638	غينيا بيساو
1,49-	3,15	2194	1058	1169	2227	811	919	1731	ليبيريا
2,82	2,74	7385	3032	4148	7180	2485	3281	5766	مالي
1,29	3,02	1250	384	850	1234	300	670	969	موريتانيا

3,65	2,72	8749	3581	4854	8435	2974	3814	6788	النيجر
1,57-	1,85	62239	27272	35951	63223	25008	29531	54539	نيجيريا
0,07	2,33	4255	1723	2530	4252	1336	2193	3529	السنغال
1,33	2,21	2717	1338	1343	2681	1113	1133	2246	سيراليون
0,43	2,81	2817	1355	1449	2805	1062	1178	2241	توجو
0,07-	2,20	131468	58033	73521	131554	49852	60456	110308	غرب أفريقيا
2,91	3,20	5134	2586	2401	4987	2011	1849	3860	بوروندي
0	3,06	235	89	147	235	69	115	184	جزر القمر
0,73-	2,06	412	165	249	415	137	216	352	جيبوتي
4,24-	0,90	1546	741	871	1613	699	802	1501	إريتريا
0,42-	3,33	52799	24702	28320	53022	18686	21929	40615	أثيوبيا
0,03	3,78	23738	11690	12042	23732	8414	9127	17541	كينيا
0,23	2,90	13850	6761	7057	13818	5419	5540	10958	مدغشقر
2,02	3,17	8205	3935	4106	8041	3035	3206	6241	ملاوي
1,99-	0,89	596	241	367	608	211	355	566	موريشيوس
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مايوتي
0,92	2,57	13311	6892	6297	13189	5713	5021	10734	موزمبيق
-	-	-	-	-	-	-	-	-	رينيون
0,92-	2,78	6297	3286	3068	6355	2615	2474	5089	رواندا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	سيشل
1,95-	1,72	4581	2309	2363	4671	1982	2090	4072	جنوب السودان
2,79	3,24	4065	930	3024	3953	671	2379	3051	الصومال
3,14	2,83	28040	13111	14061	27172	10603	11057	21660	تنزانيا
0,45-	3,89	16514	8207	8381	16588	5894	6255	12149	أوغندا

3,27	3,38	7636	3578	3811	7390	2691	2948	5639	زامبيا
0,74-	1,59	6985	3583	3454	7037	3148	3047	6195	زيمبابوي
0,58	3,11	193944	92807	100019	192826	71997	78410	150407	شرق أفريقيا
0,71	3,54	13293	6614	6541	13155	4942	4968	9910	أنجولا
1,16	2,95	11484	5350	6002	11352	4203	4761	8964	الكاميرون
0,63	0,82	1923	875	1036	1911	816	073	1789	ج. أفريقيا الوسطى
0,03-	3,47	5984	2732	3254	5986	2043	2492	4535	تشاد
1,52-	2,53	2150	1071	1111	2183	877	906	1783	الكونغو
0,02-	3,03	29796	14444	15356	29801	11367	12011	23378	ج. الكونغو الديمقراطية
1,68	4,32	539	194	335	530	141	234	375	غينيا الاستوائية
0,69	3,98	727	288	433	722	211	314	525	جابون
1,40-	2,07	71	26	46	72	22	40	61	ساوتومي وبرنسيب
0,39	3,09	65967	31598	34114	65712	24621	26699	51320	وسط أفريقيا
1,02	3,05	1087	526	551	1076	395	448	843	بوتسوانا
0,72-	1,13	968	442	532	975	410	481	891	ليسوتو
0,85	2,22	943	460	474	935	378	405	783	ناميبيا
7,03-	2,41	21743	10570	12757	23326	8510	10720	19229	ج. جنوب إفريقيا
1,35-	1,68	369	180	195	374	161	166	327	إسواتيني (سوازيلاند)
6,09-	2,37	25110	12177	14509	26686	9853	12220	22073	إقليم ج. إفريقيا
0,43-	2,52	488435	212009	278547	490556	172378	228766	401144	إفريقيا
	1,06	3409229	1358271	2132203	3490474	1251058	1955443	3206503	العالم

المصدر: - من حساب الباحثة عن:

- ILO modelled estimates, Nov. 2020, ILOSTAT

ملحق (2) توزيع القوى العاملة حسب أنماط النشاط الإقتصادي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا خلال الفترة (2009 - 2019)

الدولة	2009			2019			مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 %		
	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات
الجزائر	13,03	29,57	57,40	9,44	30,24	60,32	12,9	41,9	45,2
مصر	29,69	23,76	46,29	20,60	27,64	51,77	11,5	35,8	52,7
ليبيا	21,05	29,63	49,32	16,41	24,46	59,13	0,9	78,4	20,7
المغرب	41,31	21,20	37,49	33,27	23,08	43,65	13,8	29,3	56,9
السودان	46,19	14,16	39,65	38,38	16,81	44,81	31,5	15,8	52,7
تونس	18,47	32,33	49,20	13,73	33,44	52,82	11,4	25,3	63,3
الصحراء الغربية	28,00	21,34	50,67	21,08	23,46	55,46	-	-	-
شمال أفريقيا	28,25	24,57	47,18	21,84	25,59	52,57	13,7	37,7	48,6
بنين	44,45	18,76	36,79	38,27	18,31	43,42	30,7	16,0	53,3
بوركينافاسو	52,69	18,54	28,76	26,20	25,16	48,65	25,6	27,2	47,1
كيب فرد	17,00	23,06	59,95	10,59	21,78	67,63	6,2	22,6	71,2
كوت ديفوار	48,01	11,33	40,66	40,27	12,90	46,84	22,0	22,5	55,5
غينيا	31,50	16,35	52,15	27,03	15,01	57,96	21,6	18,8	59,5
غانا	51,50	13,87	34,63	29,73	21,05	49,22	19,7	34,0	46,3
غينيا	67,59	5,44	26,98	60,65	5,78	33,57	26,8	27,6	45,6
غينيا بيساو	65,31	8,97	25,72	60,48	8,61	30,91	34,0	18,5	47,6
ليبيريا	47,96	10,77	41,27	42,62	10,14	47,24	73,9	12,3	13,9
مالي	68,99	8,24	22,77	62,44	7,62	29,94	40,4	22,6	37,0
موريتانيا	36,38	17,95	45,67	30,89	17,61	51,50	22,3	27,2	50,5
النيجر	75,48	7,33	17,19	72,53	6,72	20,75	37,3	21,9	40,8

52,6	26,0	21,4	52,68	11,97	35,35	47,39	10,45	42,16	نيجيريا
57,0	26,5	16,5	56,80	13,11	30,09	48,21	12,72	39,07	السنغال
32,4	5,5	62,1	38,79	6,74	54,47	29,22	5,58	65,19	سيراليون
53,9	18,3	27,7	48,23	19,25	32,53	42,32	12,71	44,97	توجو
47,8	21,7	30,5	45,26	13,86	40,88	37,50	12,63	49,89	غرب أفريقيا
41,3	19,8	38,9	10,44	3,35	86,21	8,41	2,91	88,68	بوروندي
56,3	9,3	34,3	46,39	19,01	34,60	36,24	16,59	47,17	جزر القمر
80,6	17,8	1,6	62,02	13,43	24,55	53,21	13,14	33,64	جيبوتي
59,2	23,5	17,3	29,61	7,28	63,11	24,39	7,95	67,66	اريتريا
37,6	29,1	33,3	24,06	9,32	66,62	17,20	7,76	75,04	أنثيوبيا
44,9	17,9	37,2	39,44	6,20	54,36	33,03	6,04	60,93	كينيا
50,9	23,2	25,9	27,16	8,73	64,11	19,37	5,33	75,30	مدغشقر
55,6	15,0	29,4	18,27	5,36	76,37	15,36	5,80	78,84	ملاوي
76,9	19,9	3,2	70,38	23,65	5,97	61,28	29,68	9,04	موريشيوس
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مايوتي
44,5	28,2	27,3	21,19	8,59	70,22	17,94	5,00	77,06	موزمبيق
-	-	-	-	-	-	-	-	-	رينيون
54,3	18,9	26,9	29,08	8,62	62,30	14,02	5,26	80,72	رواندا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	سيشل
-	-	-	23,22	16,39	60,39	19,22	17,68	63,10	جنوب السودان
32,5	7,4	60,2	17,30	2,41	80,29	15,35	2,64	82,01	الصومال
40,4	29,3	30,3	28,44	6,46	65,10	23,39	5,72	70,90	تنزانيا
46,9	28,1	25,0	21,36	6,50	72,14	25,14	7,80	67,06	أوغندا
58,9	37,5	3,6	39,83	10,52	49,65	23,81	8,10	68,09	زامبيا

67,9	22,9	9,2	27,23	6,58	66,19	24,75	9,18	66,07	زيمبابوي
53,1	21,7	25,2	31,49	9,56	58,95	25,42	9,21	65,37	شرق أفريقيا
42,3	48,9	8,8	42,47	6,79	50,73	45,74	7,75	46,51	أنجولا
56,2	28,1	15,7	42,09	14,41	43,50	31,41	11,93	56,66	الكاميرون
44,8	21,9	33,3	23,88	6,26	69,85	19,52	7,55	72,93	ج. أفريقيا الوسطى
38,6	31,1	30,3	23,07	1,87	75,06	19,98	2,13	77,89	تشاد
39,1	53,4	7,5	45,00	21,47	33,53	38,73	23,32	37,95	الكونغو
33,4	46,4	20,2	25,86	9,82	64,32	21,31	8,59	70,09	ج. الكونغو الديمقراطية
39,8	58	2,2	41,14	19,35	39,51	36,40	26,51	37,09	غينيا الاستوائية
44,2	50,0	5,8	59,31	10,86	29,83	54,03	10,13	35,84	جابون
72,5	15,9	11,7	63,04	17,87	19,09	56,94	17,93	25,13	ساوتومي وپرنسب
45,6	39,3	15,1	40,65	12,08	47,27	36,01	12,87	51,12	وسط أفريقيا
65,4	32,4	2,2	62,54	17,58	19,88	56,80	18,11	25,09	بتسوانا
59,5	35,5	5,0	42,39	13,31	44,30	35,00	13,59	51,41	ليسوتو
63,4	29,1	7,5	61,72	16,42	21,86	57,29	14,19	28,52	ناميبيا
68,5	29,0	2,4	72,40	22,32	5,28	69,70	25,25	5,05	ج. جنوب أفريقيا
54,5	36,9	8,6	64,47	23,38	12,15	57,45	26,31	16,24	إسواتيني (سوازيلاند)
62,3	32,6	5,1	60,71	18,60	20,69	55,25	19,49	25,27	إقليم جنوب أفريقيا
52,5	31,2	16,2	38,31	12,70	48,99	33,56	11,88	54,56	إفريقيا
			50,57	22,69	26,75	44,05	22,23	33,72	العالم

-ILO modelled estimates, Nov. 2020, ILOSTAT.

المصدر: - من حساب الباحثة عن:

Economic Commission for Africa & African Development Bank Group & African Union Commission (2020), African Statistical Yearbook 2020, Addis Ababa, Ethiopia. p.80.

• مراجع الدراسة

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (2020)، عمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال إفريقيا، أديس أبابا، أثيوبيا.
2. -----، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (أبريل 2021)، تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الإفريقيين عن أعمال دورته الثالثة والخمسين، 22 و 23 مارس 2021، أديس أبابا، أثيوبيا. E/ ECA/CM/53/5.
3. -----، ----- (أغسطس 2021)، البند 5 من جدول الأعمال الجزء الرفيع المستوى بشأن موضوع التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، E/HLS/2021/1.
4. البنك الدولي 2019". توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". كتيب النظرة العامة. البنك الدولي، واشنطن.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2018، تقييم التكامل الاقتصادي العربي : التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية، الأمم المتحدة، بيروت، E/ESCWA/EDID/2017/6.
6. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2005)، جمهورية موريشيوس: وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، المجلس التنفيذي- الدورة السادسة والثمانون، 12- 13 ديسمبر 2005، روما.
7. جراح مطلق دغيم، مكادي عيالمجيد سليمان، عصام محمد ذكي (2021)، دراسة اقتصادية لوضع المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في روندا، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان - المجلد (2) العدد (2) يناير، 2021م.
8. سالي محمد فريد (2017)، الاقتصاد الصومالي: الهيكل، والتحديات وسبل مواجهتها، جمهورية الصومال الفيدرالية (دراسة مسحية) / إبراهيم عبد المجيد غانم وآخرون، تحرير: السيد فليفل & محمد الطناحي، القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية.
9. سامي العوادي، منى عزت، منى عباس فاضل، تحولات سوق العمل وانعكاساتها على حقوق المرأة العاملة في تونس ومصر والبحرين، مؤسسة فريديش إيبيرت ، بدون تاريخ، ص 9.



10. سليمان يحيى أبو القاسم الصحوك (2020)، قياس أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في ليبيا، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية مجلد 36، العدد الأول. على موقع: https://journals.ekb.eg/article_111196_f75102537e321e96a7b5d0dcf69c65af.pdf
11. صائب حسن مهدي (2010)، البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 3.
12. صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2021)، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
13. غادة أنيس البياح (أكتوبر 2020)، التصنيع مسار إفريقيا البديل نحو التنمية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 4 - الرقم المسلسل للعدد 85، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
14. غادة برسوم، سارة وهبي، أديتيا ساركار (سبتمبر 2017)، الشباب والتشغيل في شمال إفريقيا: عرض عام إقليمي، تقرير لمؤتمر الشباب والتشغيل في شمال إفريقيا، منظمة العمل الدولية، جنيف.
15. فتحى محمد أبو عيانة (2000)، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الخامسة.
16. فرج يحيى عبد الهادي حوسو، القوى العاملة في محافظات غزة خلال الفترة 1990-2013 والتوقعات المستقبلية" دراسة في جغرافية السكان" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
17. كاترين 'يلبورغ' & مونيكا نويك & كالبانا كوتشار وآخرون، المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلى من المساواة بين الجنسين، صندوق النقد الدولي، إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شئون المالية العامة، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، ص 7.
18. ماجدة إبراهيم عامر، (1994)، التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا، دراسة في جغرافية السكان، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
19. -----، (2003)، القوى العاملة، كتاب دراسات في سكان ليبيا، تحرير: سعد خليل القزيري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية بيروت.
20. -----، (2017)، البطالة وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد الحادى والتسعون، (ص ص 67-107).

21. -----، (2017)، العمل وهيكّل النشاط الاقتصادي (الزراعة -الصناعة -الخدمات) ،تقرير التنمية المستدامة في دول حوض النيل ،معهد دراسات حوض النيل ،جامعة الفيوم.
22. _____، (2020)، بعض مؤشرات تحسين مستوى المعيشة والصحة في إفريقيا الواقع الحالي وأجندة 2063 (خطة التنفيذ العشرية الأولى 2013 - 2023) المؤتمر الدولي لكلية الدراسات الإفريقية العليا عن مصر والتنمية المستدامة في إفريقيا الرؤى وآليات التفعيل قى ضوء أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، 22- 24 أبريل 2019، تحرير عمر عبد الفتاح، جامعة القاهرة، الجزء الثاني.
23. مجموعة البنك الدولي، 2016، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي، واشنطن.
24. مصطفى أبو الفضل كامل (2016)، التركيب الاقتصادي للسكان في جمهورية بتسوانا : دراسة في جغرافية السكان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، قسم الجغرافيا ، ص.97.
25. مكتب العمل الدولي (2003)، العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا، الاجتماع الإقليمي العاشر، تقرير المدير العام، أديس أبابا.
26. ----- (2012)، أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، 2012، التقرير الخامس من جدول الأعمال، جنيف.
27. ----- (2015)، سياسات التشغيل الوطنية : دليل لمنظمات العمال، جمع وتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل، جنيف.
28. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية (2021)، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021، تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع، روما، منظمة الأغذية والزراعة.
29. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (2018)، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية. ترجمة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
30. منظمة العمل الدولية (أكتوبر 2011)، الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر: مبادرة مشتركة لخلق الوظائف لشباب أفريقيا، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ١١-١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، الوثيقة : AFRM. 12/P.2.

31. منى على عبد الرحمن شافعى(2020)، تحليل العلاقة بين التعليم العالى واحتياجات سوق العمل فى الجمهورية التونسية، دراسة فى جغرافية السكان، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة.
32. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية فى إفريقيا: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحولاً فى أفريقيا، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الحادية والستون 15 إلى 26 سبتمبر 2014، البند 6 من جدول الاعمال المؤقت ، ص ص 3-4 .على موقع: [.../tdb61d4_ar.pdf unctad.org/meetings/en/](http://tdb61d4_ar.pdf.unctad.org/meetings/en/...)
33. هبة عبد المنعم، سفيان معلول، محددات مشاركة المرأة فى القوى العاملة فى الدول العربية، صندوق النقد العربى ، دراسات اقتصادية العدد 48 ، أبو ظبى الإمارات العربية، 2018.

ثانياً: المراجع غير العربية

1. African Development Bank, 2012, Labour Force Data Analysis: Guidelines with African Specificitie,Tunis, Tunisia.
2. African Development Bank, 2021, African Economic Outlook 2021, From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa.
3. Economic Commission for Africa&African Development Bank Group & African Union Commission(2020) ,African Statistical Yearbook 2020,Addis Ababa, Ethiopia.
4. Bhorat,H., Steenkamp, F.,Rooney,C., Kachingwe,N., Lees,A. (2018) , Understandingand Characterizingthe Services Sectorin South Africa An Overview Development Policy Research Unit, DPRU, University of Cape Town 2018.
5. ILO, 2020, Global Employment Trends for Youth 2020: Technology and the future of jobs International Labour Office – Geneva.
6. ILO modelled estimates, Nov. 2020, ILOSTAT.
7. ILO, 2020, World Employment and Social Outlook, Trends 2020, International Labour Office, Geneva.
8. ILO, 2021, World Employment and Social Outlook, Trends 2021, International Labour Office, Geneva.
9. Maskaeva,A.&Msafiri,M., 2021 , Youth unemployment hysteresis in South Africa, Macro-micro analysis, SA-TIED Working Paper #159 | January 2021 , UNU-WIDER.
10. Ministry of Labour and Employment, Workers and Employers Organization in Lesotho and ILO ,Lesotho Decent Work Country Programme 2012-2017 ,phase II, Maseru ,Lesotho,2012.p. 13. At website;www.ilo.org/public/english/bureau/program/dwcp/download/Lesotho.pdf.

11. Nchake, M.A. & Koatsa, N.j., (no date), FEMALE LABOR FORCE PARTICIPATION IN SUB-SAHARAN AFRICA, Department of Economics, National University of Lesotho.
12. The Kingdom of Eswatini, Central Statistical Office, 2019, The 2017 Population and Housing Census, Volume 3.

ثالثاً المواقع الإلكترونية

1. <https://www.worldbank.org/en/country/lesotho/overview#1> , in 17/2/2022.
2. <https://www.worldbank.org/en/country/eswatini/overview#1>, in 18/2/2022.
3. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/277492021_Main_Message_Namibia.pdf..In 18/2/2022.
4. <https://www.afdb.org/en/countries/central-africa/gabon/gabon-economic-outlook>.in 18/2/2022.
5. https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/RA_2020_ar.pdf in 5/3/2022.
6. <https://www.qiraatafrican.com/country/info/384?c=137>. In 6/3/2022.
7. <https://www.qiraatafrican.com/country/info/429?c=203>.In 6/3/2022.
8. <http://www.tips.org.za/files/206.pdf>. In 9/3/2022.
9. <https://history-hub.com>. In 16/3/2022.